

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص تاريخ الحديث والمعاصر

مذكرة لنيل شهادة الماستر الموسومة بـ. :

أزمة صائفة 1962

في الجزائر

إشراف الدكتور:

أ. بوحوم أمجد

من إعداد الطالبتين

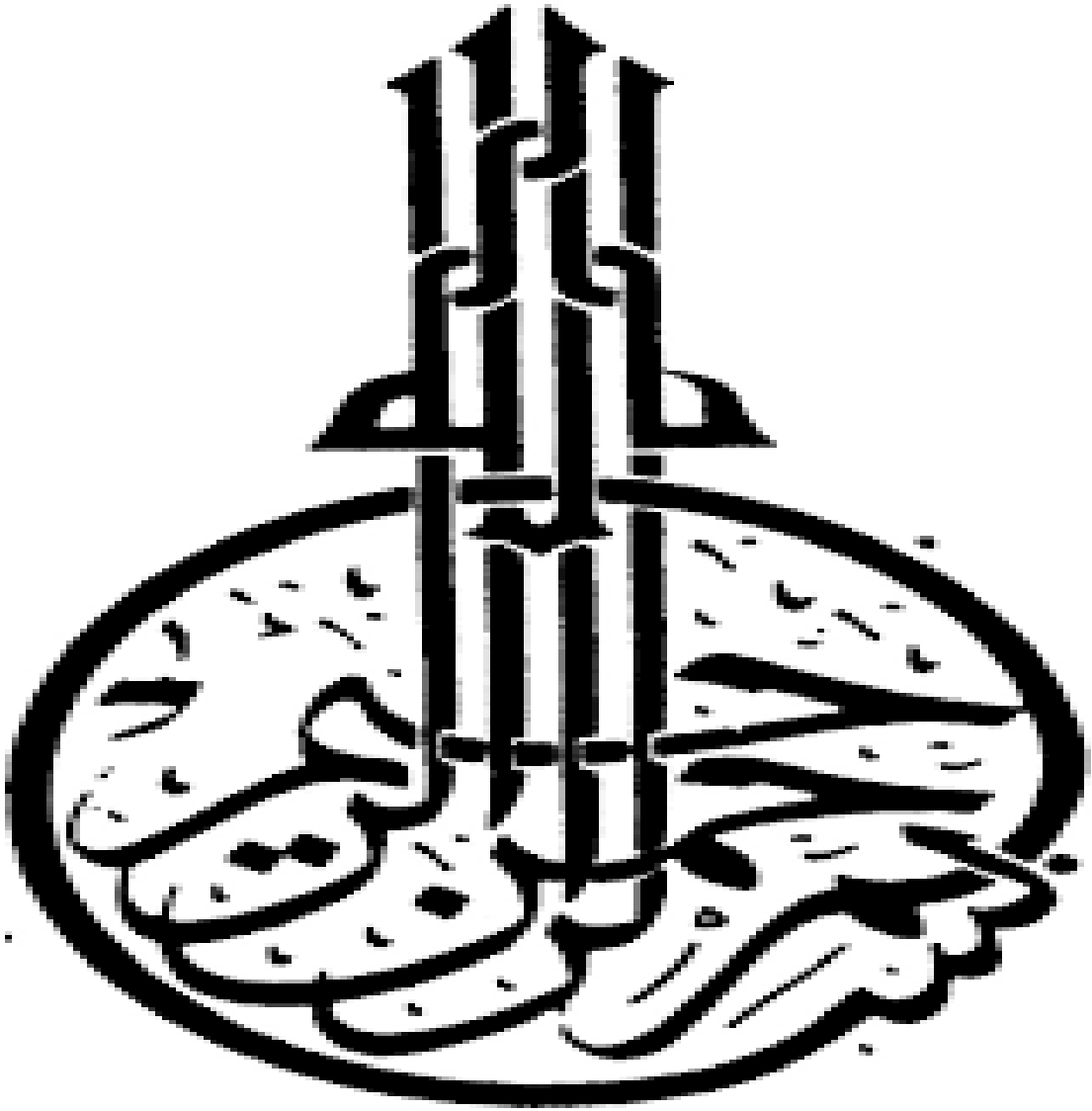
- مادن مختارية

- قدايمية دليلة

لجنة المناقشة:

رئيسا	د.ة حمري ليلي
مشرفا و مقررا	د. بوحوم أمجد
مناقشا	د. مداح عبد القادر

السنة الجامعية: 2018-2019



شكر

كن عالماً فإن لم تستطع فكن متعلماً وإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم
الحمد لله خالق الألسن واللغات واضع الألفاظ والمعاني نحمده عز وجل وهو المستحق الحمد والثناء.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، جميع الأساتذة الكرام
ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " بوحوم أمجد " الذي لم ييخل علينا بإرشاداته ونصائحه.
ولا يفوتنا في هذا المقام ان نوجه شكرنا وامتناننا إلى كل من قدم لنا يد العون من طلبة
وأساتذة وكل من ساهم في اخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

اهداء

إلى من قرن الله طاعته بطاعتها، وجعل مفتاح جنته تحت اقدامهما

إلى القلب الصبور الشجاع الذي أعجز عن وصفه، إلى ملاكي الذي يحميني، إلى من علمني ان
أرتقي سلم الحياة، إلى تاج رأسي وقرّة عيني وسندي " والدي العزيز وحببي الغالي " اطال الله في عمره
وحفظه لي.

إلى من عجز اللسان عن وصف عظمتها، إلى منبع الحنان والطيبة، إلى صاحبة القلب الأبيض، إلى
حبيبة عمري " أمي الغالية " حفظها الله و رعاها لي.

إلى رياحين حياتي " إخوتي خولة، حنان، أمينة، قادة " إلى الكتكوتة فطوم.

إلى من يحفزني دون حروف ويفهمني دون كلام " عبد الحق

إلى من سأذكرهم وأتمنى ان يذكروني ومن سأفتقدهم وأتمنى ان يفتقدوني

مختارية

اهداء

لمن أهدي ؟

وكلي لهم

لمن أهدي ؟

وعمري لهم

إلى جوهرة حياتي ... أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من قال فيه سيد الخلق والأنام الوالد اوسط ابواب الجنة " ابي الغالي " ادامه الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى من تعجز الكلمات عن شكره توأم روعي واخي " محي الدين "

إلى جميع إخوتي الذين كانوا سندا لي بالحياة ادام الله عليهم نعمة الصحة والعافية

إلى من جمعني بها الصدفة لتصبح رفيقة دربي والتي تقاسمت معها جميع مراحل انجاز هذا العمل "

صديقتي مختارية "

إلى جميع من يعرفني ومن مد لي يد العون او ساهم من بعيد او قريب في تشجيعي على العمل

وتحفيزي ولو بكلمة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل وأسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

دليلة

قائمة المختصرات:

الاختصار	معنى الكلمة
قائمة المختصرات باللغة العربية	
ح إ ح د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ج	جزء
ط	طبعة
تر	ترجمة
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ت ع	تعريب
ص	صفحة
ج ت و	جبهة التحرير الوطني
ج ت و	جيش التحرير الوطني
تح	تحرير
قائمة المختصرات باللغة الفرنسية	
O S	l'organisation spéciale
OAS	l'organisation d'armée sucrée
MNA	Mouvement nationale algérien

مقدمة

مقدمة:

قد يكون من المتعذر على أي مؤرخ أو سياسي واعٍ، أو متبصر أو مواطن معتر بوطنه وماضيه إلا أن يعزل ثورة أول نوفمبر 1954 عن المسار التاريخي الذي عرفته الجزائر.

وإن الباحث بتاريخ الثورة الجزائرية يستوجب عليه أن يتوقف عند أبرز المحطات الأساسية التي تخص الثورة بما فيها جبهة التحرير الوطني التي ظلت وفية للخطوط العريضة في بيان أول نوفمبر 1954 بعد أن التحقت مجموعة من العناصر الشيوعية واللائكية بصفوف الثورة خارج حدود الوطن، وكان من الممكن اصلاح الضرر وتقويم الاعوجاج لو لم تتمكن الثورة المضادة من اشعال نار الفتنة والمتمثلة فيما اصطلح عليه بتسمية ازمة صائفة 1962 والتي كانت تضرب جذورها في أول عصيان قامت به قيادة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، واحدى المظاهر الرئيسية للمؤامرة التي استهدفت ثورة نوفمبر في اللقاء الأخير للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 1962 الذي ساهم في تعميق الهوة والصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش.

- إن هذه الأزمة كادت تعصف بالدولة الجزائرية والتي امتدت جذورها التاريخية الى مرحلة ما قبل الاستقلال والتي نمت وترعرعت فوق ارضنا والتي قام الاستعمار الفرنسي بزرع جذورها الاولى.
- ومن هذا المنطلق حاولنا الاحاطة بموضوع أزمة صائفة 1962 والامام بجميع جوانبه وحيثياته.
- وإن الأهمية من تسليط الضوء على هذا الموضوع تكمن في كونه يعد من بين المحطات الحاسمة والأساسية في تاريخ الثورة الجزائرية.

طرح الإشكالية:

المعروف ان كل أزمة من الأزمات على اختلافها لها أسباب وعوامل وظروف، وإن الخروج منها يتطلب البحث عن تلك الأسباب التي ساهمت في خلقها وتعميقها وكذا الظروف المحيطة بها ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- 1- فيما تتمثل أزمة صائفة 1962م؟ وما طبيعتها؟
- 2- وقد اندرجت ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات جزئية أهمها:
أ- ما أسباب هذه الأزمة؟ وما أهم الظروف المحيطة بها؟
ب- ما مدى تأثيرها على قادة الولايات؟
ت- كيف تمكن قادة الداخل من فض هذا النزاع؟

أسباب اختيار الموضوع:

إن السبب وراء اختيارنا لهذا الموضوع هو محاولتنا التعريف بالأزمة والتطلع إلى معرفة جذورها وأبعادها، وكيف أثرت على الوضع السياسي في تلك الفترة.

- ولإعطاء صورة شاملة عن الموضوع استخدمنا المنهج التاريخي في جوانبه التحليلي والسردي يتخلله المنهج الاستنتاجي وهذا حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع.

- وللإلمام أكثر بالموضوع اعتمدنا الخطة التالية:

مدخل وثلاث فصول حيث في المدخل تحدثنا عن المنظمة الخاصة وما ترتب عنها حتى تاريخ اكتشافها ثم تحدثنا عن تشكيل الهيئتين القياديتين المتمثلتين في جبهة التحرير وجيش التحرير وعن قرار اعطاء أولوية السياسي على العسكري تماشياً مع ما جاء في مقررات مؤتمر الصومام، ثم تناولنا الحديث عن مؤتمر القاهرة وكيف ساوى بين المبدأين، ثم تشكيل قيادة الأركان العامة ومؤتمر طرابلس وتداعياته.

أما الفصل الأول فكان تحت عنوان التعريف بأزمة صائفة 1962م جاء ضمن أربعة مباحث: المبحث الأول تحدثنا فيه عن ماهية الأزمة وطبيعتها أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن أسبابها والمبحث الثالث فشمّل أطرافها وتطوراتها، والمبحث الرابع تناول أهم الظروف السائدة.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان مظاهر الأزمة انطوى هو الآخر على أربع مباحث: الأول تحدثنا عن قضية الطيار الفرنسي وانعكاساتها على العلاقة بين قادة الثورة، أما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن انسحاب ممثلي قيادة الأركان من لجنة المفاوضات أما الثالث فجاء فيه أثر مؤتمر طرابلس الأخير في تعميق الأزمة بين القادة. والمبحث الرابع تحدثنا فيه عن انقسام قادة الثورة إلى كتلتين مؤيدة ومعارضة لهيئة الأركان العامة. أما فيما يخص الفصل الثالث فجاء تحت عنوان انعكاسات الأزمة على مسار الثورة انطوى أربعة مباحث الأول تطرقنا فيه إلى عدم تجانس الهيئتين القياديتين للثورة. والمبحث الثاني فتحدثنا فيه عن انعكاساتها على قادة الثورة بالداخل. أما المبحث الثالث تناول الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت بين الأطراف المتنافسة مثلما حدث في مكتب تلمسان وتيزي وزو نموذجاً، ثم ختمنا الفصل بكيفية حل الأزمة.

وقد اعتمدنا في كتابة الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع الأساسية أهمها:

مذكرات شاذلي بن جديد وعلي هارون في كتابه خيبة انطلاق وفتنة صيف 1962 الذي افادنا كثيراً في معرفة

أسباب الأزمة.

وكذا مذكرات الطاهر الزبيري اخر قادة الاوراس الذي افادنا في التعرف على كيفية حل الازمة وكتاب لخضر بورقعة شاهد على اغتيال ثورة ومُجد صايكي شهادة تائر في قلب الجزائر تعرفنا من خلاله على انعكاسات الازمة .

أما بالنسبة للمراجع التي استخدمناها فاهمها رسالة الدكتوراه للأستاذ أمجد بوحوم العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية الثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957 1962. والتي افادتنا هي الأخرى في التعريف بالازمة وأهم أسبابها . وكتاب صالح بلحاج تاريخ الثورة الجزائرية والذي أفادنا في التعرف على المؤيدين والمعارضين لبومدين.

ولعلى من اهم الصعوبات التي واجهتنا في انجازنا لهذا العمل المتواضع كون الموضوع يتطلب دراسة معمقة ودقيقة مما استوجب علينا التحفظ عن بعض الحقائق والتفاصيل وأنهينا بحثنا بختامة دوننا فيها خلاصة ما توصلنا اليه من هذا البحث ،وقد ارفقنا موضوعنا بمجموعة من الملاحق لتدعيمه أكثر.

مدخل

عندما شكلت المنظمة الخاصة بتاريخ 15-16 فيفري 1947¹ تم التأكيد على بعدي أساسين للثورة المرتقبة وهما البعد السياسي والبعد المركزي العسكري. على اعتبار أن العامل السياسي يقوم بشرح وتوضيح الأهداف والأساليب التي تركز عليها الثورة وكذا كسب الدعم السياسي الخارجي سواء كان على شكل دعم الهيئات الدولية مثل الجامعة العربية والأمم المتحدة أو دعم البلدان الغربية الإفريقية وغيرها.

وهذا لا يتأتى إلا بتكثيف النشاط السياسي، كما وضعت أسس العمل العسكري من حيث استخدام حرب العصابات كنفط للكفاح المسلح، وطرق تجنيد التسليح، التدريب وغيرها من دعائم العمل المسلح ورغم أن المنظمة الخاصة اكتشفت في تاريخ 18 مارس 1950 ولم يتمكن عددها من تفجير الثورة في مطلع الخمسينات، لكن مناضلوها واصلوا العمل من أجل تحقيق الغاية المنشودة، حيث قام القادة الست بتشكيل هيئتين قياديتين المتمثلتان في²:

أولاً- جبهة التحرير الوطني: تكمن الجذور البعيدة لجبهة التحرير الوطني في بداية القرن 20 حيث اتخذت أشكال متعددة أهمها "ح ا ح د" التي قامت بتأطير نضال الشعب الجزائري.

لقد تأسس هذا الحزب سنة 1946 على يد مصالي الحاج بعد حل الحزب الشعب الجزائري (1937-1989) من قبل الإدارة الاستعمارية، والذي سبقه حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1926 وقد ساعدت جملة من المؤثرات البيئية الداخلية والخارجية على ظهور (ج ت و)، فعلى المستوى الدولي خرجت فرنسا من الحرب العالمية ضعيفة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وهذا بعد هزيمتها في الهند الصينية، وبروز منظمات دولية واقليمية عملت على مساندة الحركات التحريرية³.

أما المؤثرات الداخلية فتتمثل في فشل المقاومة السياسية في تحقيق أهدافها الوطنية إضافة إلى الصراعات التي كانت بين تياراتها وقاداتها.

فمختلف التجارب التي قامت بها التيارات الجزائرية قد انتهت إلى اخفاق واحد، لم يشهد الجناح الاصلاحى الحريص على المطلب المعتدل مطلب حذف اللامساواة في مختلف صورها، والتخفيف من شدة الهيمنة الاستعمارية لم

¹ - محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية - المنظمة الخاصة - تقديم وتح: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، ثلاثة للنشر، الجزائر، 2010، ص 106.

² - الغالي غري، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص 68.

³ - ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، منشورات جامعة 8 ماي 1945، قلعة 2006، ص 70.

يعرف إلا الخيبة. هذه الاخفاقات والنضالات متعددة الأشكال التي قام بها من قام باسم المساواة أو الهوية، كالنضالات التي شكلت الحصيلة المشتركة للتجربة التي ورثها أحزاب الحركة الوطنية التي قامت في 1 نوفمبر 1954 أما السبب المباشر الذي أدى إلى تأسيس (ج ت و) فيكمين في الصراع العنيف الذي شهدته (ح ا ح د)¹.

ثانيا- جيش التحرير الوطني: تشكلت النواة الأولى ل (ج ت و) من المناضلين المنتسبين إلى حزب الشعب الجزائري و (ح ا ح د) وخاصة الأعضاء الخمس، الذين بادروا بإعلان الثورة بعد أن تلقوا تدريبات عسكرية على حرب العصابات واستعمال الأسلحة، والذين كان أغلبهم مطاردين من قبل السلطات الاستعمارية بعد اكتشاف أمر الأعضاء الخمس زيادة على قدماء المحاربين الجزائريين ذوي الخبرة العسكرية اللذين سبق لهم حمل السلاح من خلال مشاركتهم في حروب فرنسا بما فيها الحرب الهند الصينية².

بعد أن اشتد عود الثورة وكثر عدد الملتحقين بها، فتح باب التجنيد للراغبين إلا أن قيادة جيش التحرير الوطني وضعت عدة شروط ومقاييس الواجب توفرها في المنخرط، صارت الأسبقية والافضلية للشباب الذي مارس الخدمة العسكرية وللفدائيين والمناضلين اللذين كشف العدو امرهم، جعلت الثورة من ديارهم مقرات لجيش التحرير الوطني وبهذه الطريقة ظهرت التشكيلات ل (ج ت و)³.

ينتظم جيش التحرير الوطني على قواعد أساسية مثلما جاء نصه في بيانات محاضر مؤتمر الصومام وفي بيانات الأراضية المعتمدة، وعلى ضوء التجربة والممارسة اليومية يحسن الجيش من تسيير مختلف تفرعاته بإسهامات مساعدة، لم تبقى حبرا على ورق بعد المؤتمر بل كانت متضمنة في البرنامج⁴.

ورما كانت عملية التستر والسرية الفائقة التي أحاطت بعملية تشكيل هذا الجيش اثناء مرحلة التحضير والاستعداد سببا رئيسيا، في أن يسارع القادة الاوائل إلى التخلص من أي أدلة قد تؤدي إلى اكتشاف أمره، التي لم تكن على دراية بما يحضر في الخفاء، حتى أعلن جيش التحرير الوطني في نفسه في نوفمبر 1954، وبالعودة إلى شهادات المجاهدين في

¹ - ربيحة ريدان الحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 168.

² - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 389.

³ - المرجع نفسه، ص 320.

⁴ - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية- المصدر، الرمز والمال، تر: ع السلام غزيري، دار القصة، الجزائر، 2010، ص 220.

العديد من الملتقيات التاريخية، فإن عدد الأفواج الأولى لهذا الجيش كانت حوالي 122 فوجا وسوف يعرف تزايدا مضطرا بعد سنة 1956¹.

يمكن القول أن مؤتمر الصومام يعد نقلة نوعية بارزة في المسار التطوري لجيش التحرير الوطني، فبالعودة إلى وثيقة المؤتمر وقراراته فإن هذا الأخير، حدد أهداف الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري وشروط توثيق القتال. زيادة على وضعه لهيكلة وتنظيم جديد لـ (ج ت و) تمكنه من التمييز بين مختلف وحداته وفروعه وضبط مهامه، حتى يكون جيشا ثوريا وعصريا مهينا لمستلزمات الثورة التحريرية ومواجهة مخططات العدو².

ومن أهم مقررات مؤتمر الصومام نذكر ما يلي:

أولوية السياسي على العسكري: لم يتم إثبات أي أولوية عند اندلاع الثورة غير أنه تثبت بالفعل العمل على شن شكلين من الكفاح: عسكري وسياسي وبغياب المذهب المتبع الذي لم يظهر اكتماله إلا بعد مرور سبع سنوات من الحرب.

كانت الجماهير لا سيما منها فئة الفلاحين بحاجة إلى مواضيع سياسية بسيطة مفهومة تستجيب حقيقة إلى أمالهم العميقة.

وبعد المؤتمر المنعقد في 20 أوت 1956 بوادي الصومام³ لا نجد عبان يتكلم عن مسائل الافتتاحية التي كتبها في جريدة المجاهد في شهر سبتمبر 1956 كل الأحزاب والتجمعات باستثناء الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) ... لمصالي أتت على الصعيد السياسي لتنظم إلى صفوف جبهة التحرير، التي أصبحت اليوم القوة السياسية الوحيدة في الجزائر.

إن البنية التكتلية المتجانسة ليست هي الطابع الأول لجبهة التحرير الوطني ومؤتمر الصومام الذي حدد مبادئ مثل: "أولوية السياسي على العسكري" العلاقة جبهة التحرير الوطني، حيث التحرير الوطني.

وتجدر الملاحظة أن هذا المبدأ قد تم طرحه من قبل مؤتمر الصومام في الجزء المخصص لتنظيم (ج ت و)، يبدو هذا أنه جاء عن محض الصدفة كما يمكننا القول أنه كان ثمة شعور داخل جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير المتمزجين

¹ - غالي العربي، المرجع السابق، ص 394.

² - المرجع نفسه، ص 410.

³ - محمد تقيّة، حزب جبهة التحرير الوطني في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصة، الجزائر، 2012، ص 38.

مثلما أشرنا إليه سابقا لا يظهر لنا أن مبدأ أولوية السياسي على العسكري تم تطبيقه حقيقة¹، ولا حتى خلال وجود لجنة التنسيق والتنفيذ التي تعمر طويلا بالداخل لأن التنظيم السياسي كان وقتها في طور التكوين بصفة حزبا، ويبقى يحمل هذه الصفة خلال كل فترة الحرب وبعدها².

على الرغم من الامتياز الذي تحمله تسميته (FLN) والتأثير الذي تمارسه، مثلما كانت التمية الأولى وتلقي بالتأثيرات نفسها.

غير أن بيان هذا المبدأ قد سمح خلال فترة قصيرة ورسميا لرجال لم يكونوا في أي وقت من الأوقات قادة أو شاركوا في العمل العسكري بأن تندرج أسماؤهم كقادة للثورة، لكنهم كانوا في واقع الميدان مقودين من قبل القادة السياسيين العسكريين.

إنما يعد مبدأ المحاف السياسي الذي يعطي موافقته على برنامج العمل العسكري الذي يعده مسؤول هذا النوع في قيادة أركان ما أمرا شكليا يقوم على الوهم ليس إلا.

إن المبدئين الاثنى المنصوص عليها في وثيقة مؤتمر الصومام صحيحان بالأساس ويتماشيان مع نظرة ثورية لسير الكفاح، وإذ كان لا يمكن لأسباب موضوعية إذ قال في التطبيق أولوية السياسي على العسكري³.

باختصار فإن النتيجة التي نخرج بها هو أن ثمة هوة شاسعة فرقت القرارات التي اتخذت في بعض الميادين لا سيما ما تعلق بموضوع المبدئين الاثنى: أولوية السياسي وأولوية الداخل وتطبيقهما، ولحسن الحظ لم تكن هذا الحال كل القرارات التي ستحرم بعضها بشكل صارم في أول نوفمبر 1954 إلى 19 مارس 1962 وبخاصة ما كان منها يرمي إلى أهداف الحرب لـ (ج ت و) وجيش التحرير الوطني⁴.

المؤتمر الثاني لجهة التحرير الوطني بالقاهرة: هو المؤتمر الثاني والعادي لجهة التحرير الوطني المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة ما بين 20 و 27 أوت 1957، والذي بدأ في شكل اجتماعات كواليس بين العسكريين لإعداد التقرير

¹ - محمد صالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 136.

² - محمد تقيّة، المصدر الرمز والمال، المصدر السابق، ص 318.

³ - جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير، تر: موجد شرار، متوارن ميموي، الجزائر، 2013، ص 220.

⁴ - محمد تقيّة، المصدر الرمز والمال، المصدر السابق، ص 518.

الذي سيقدم المصادقة خلال مؤتمر الذي سيجتمع السياسيين والعسكريين، وحضر عدا المؤتمر 23 مندوبا يمثلون الولايات التاريخية وفدرالية الثورة¹.

أهم القرارات الصادرة عن مؤتمر القاهرة: اتخذت في مؤتمر القاهرة عدة قرارات أعيد من خلالها النظر في مبدأ الأولويات وفي العلاقة بين هيئات الثورة سواء في الداخل أو الخارج ومن بين القرارات التي كان لها الأثر الكبير على قيادة الثورة ما يلي:

الغاء مبدأ الأولويات الوارد في قرارات مؤتمر الصومام، والتأكيد على مبدأ المساواة بين الداخل والخارج والسياسي والعسكري، واعتبار كل المحاربين في سبيل استرجاع السيادة الوطنية سواسية².

رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 34 عضو إلى 54 عضو، وإلغاء صفة الإضائي من أعضاء المجلس.

رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 أعضاء إلى 14 عضو، منهم 5 عقداً و4 سياسيين بالإضافة إلى أعضاء القيادة التاريخية الخمسة.

قد تضمن قرارات من مؤتمر القاهرة مجموعة من التطورات على المستوى السلمي لقيادة الثورة والتي كان لها الأثر الكبير في إعادة ترتيب موازين القوى داخل هيئات الثورة وعلاقتها ببعضها البعض، سواء كان ذلك في الداخل والخارج، فبحكم استقرار قيادة الثورة في الخارج لم تعد لمبدأ أولوية الداخل على الخارج أي حاجة لذلك، وكما ألغي ذلك رسمياً في مؤتمر القاهرة تم تكريس مبدأ جديد يتمثل في أولوية الخارج عن الداخل كما أن معظم السياسيين الذين تبنا مبدأ الأولويات في مؤتمر الصومام وجدوا أنفسهم مضطرين لتغيير مواقفهم بحكم تواجدهم في الخارج، ولم يصوت على قرار إلغاء أولوية الداخل على الخارج سوى عبان رمضان وسليمان دهيلس. ما يلاحظ بأن وزن العسكريين كان أقوى من السياسيين وذلك من خلال عمليات التمثيل الداخلي للولايات والمهام المسندة لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، بالإضافة إلى عدد العسكريين في اللجنة والمكانة التي يتمتعون بها بحكم ماضيهم السياسي والعسكري.

¹ - Ben Youcef Ben Khadda, L'Algérie A L'indépendance "La Crise de 1962", édition Dalab, Alger, 1977, p133.

² - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة من 1956 إلى 1965، ط1، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 75.

- كما أن مؤتمر جبهة التحرير بالقاهرة كرس تواجد أعضاء القيادة المركزية للثورة بالخارج، والتي استمرت هناك إلى غاية الاستقلال وأصبحت ولايات الداخل تابعة لها في مختلف القضايا السياسية والادارية والعسكرية¹.

1- تشكيل جيش الحدود وتطوره: ارتبطت عملية تشكيل جيش التحرير الوطني بالحدود ومخرج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني من جهة وكذا للسياسة الاستعمارية التي قامت بمحاولة عزل الثورة في الداخل عن العالم الخارجي وبالأخص عن تونس والمغرب، وقد بدا ذلك الجيش بعناصر محدودة ثم تطور بشكل كبير تبعا لتطور الوضع السياسي والعسكري للثورة والاجراءات المطبقة من طرف المحتل.

يرى المجاهد مصطفى هشماوي بأن النواة الأولى لتشكيل جيش الحدود تعود سنة 1957 عندما خرج كريم بلقاسم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ وقائد الولاية الثالثة من التراب الوطني، والذي رافقه خضر بن طوبال، ورافق قائد كل الولاية فيلقى من المجاهدين الأشداء والأوفياء واللذين كانوا بمثابة النواة الأولى لتشكيل جيش الحدود الشرقية².

وأمام التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية خارج إطارها الاقليمي وتزايد الضغط الفرنسي عليها في كل جهات الوطن، وبالأخص على مستوى المناطق الحدودية، التي خضعت للمراقبة الشديدة برا، بحرا، جوا.

كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ تنظيم جيش الحدود لا سيما وأن سنة 1957 شهدت بداية استقرار القيادة المركزية للثورة في الخارج، وإلغاء مبدأ الأولويات الذي أقره مؤتمر الصومام في الظاهر، لكنه في الواقع تم تكريس مبدأ أولوية الخارج عن الداخل والعسكري عن السياسي، مما جعل قضية تنظيم جيش الحدود ضرورة ملحة وأمر واقع، نظرا لتوفر العديد من الدوافع³.

2- واقع تشكيل جيش الحدود: اجتمعت مجموعة من العوامل لتؤدي إلى نشأة جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية للبلاد، والبعض منها ناتج عن تطور الثورة الجزائرية نفسها من حيث التنظيم والهيكلة، أو ما نتج عنها من مظاهر الدعم المختلفة التي تحتاج إلى هيئة سياسية وعسكرية لتنظيمها وفرزها قبل عملية استغلالها في الداخل والخارج،

صالح بلحاج، المرجع السابق، ص78.

² - مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، ص، ص 101، 100.

³ - المرجع نفسه، ص 130.

وكذا بالنسبة للسياسة الاستعمارية التي عمدت سنة إلى محاولة خنق الثورة، مما أدى إيجاد القاعدة الخلفية للثورة التي تدعى جيش الحدود، والتي من الدوافع العامة لتشكيلها نذكر¹:

1- في يوم 19-11-1957 اقترت القيادة العليا المشتركة للدفاع عن الاقليم الجزائري فلق كامل الحدود الجزائرية شرقا وغربا، واتخذت كل الاجراءات اللازمة التطبيق ذلك ميدانيا، كما أعطيت التعليمات لقادة كل الأسلحة (بحرية، برية، جوية) للعمل بالتنسيق فيما بينها لمنع عبور الحدود بالنسبة للجزائريين مهما كانت الأسباب بغية وضع حد للمساعدات الأجنبية التي تصل إلى جيش التحرير في الداخل.

2- تزايد عدد الجزائريين في كل من تونس والمغرب جراء عملية غلق الحدود وعدم تمكن الأشخاص اللذين خرجوا من التراب الوطني من العودة وهو ما جعل تلك الفئات تفتقر إلى التحالف والانضباط، خاصة وأن الكثير منها لم تتعود على الحياة العسكرية التي تخضع إلى النظام والهيكلية والانصياع لأوامر القيادة، وهو ما جعل تنظيم اللاجئيين في صفوف جيش التحرير ضرورة حتمية².

3- كل هذه العوامل وغيرها جعلت عملية تشكيل جيش التحرير الوطني بالحدود أمرا واقعا وضرورة ملحة لا يمكن على الهيئات المركزية تجاوزها، بل عمدت إلى إيجاد الإطار التنظيمي والهيكلية لكن يؤدي مهام متكاملة مع جيش التحرير الوطني بالداخل³.

4- رغم صعوبة الاتصال بين الداخل والخارج بفعل غلق الحدود البرية الشرقية والغربية بإحكام وتشكيل فيالق خاصة من المضلين لحراسة الحدود، التي تعمل بالتنسيق مع الوحدات العسكرية المتواجدة بالداخل وبالأخص في المناطق الحدودية.

5- وهذا يعني أن ثلث عدد أفراد جيش التحرير يوجدون خارج التراب الوطني مما يستدعي تشكيل هيئة عسكرية في الخارج لتنظيمهم بالضغط على القوات الفرنسية في المناطق الحدودية لتحقيق الضغط على جيش التحرير في الداخل⁴ بالحدود الشرقية والغربية التي سبقت عملية تشكيل قيادة الأركان العامة، وما ترتب عنها من مشاكل سواء بالنسبة

¹ - صالح بلحاج، أزمت جبهة التحرير وصراع السلطة من 56-65، المرجع السابق، ص 33.

² - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 455.

³ - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية "ثورة أول نوفمبر 1954" (معالمها الأساسية)، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 75.

⁴ - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية "ثورة أول نوفمبر 1954" (معالمها الأساسية)، المرجع السابق، ص 317.

للجيش الحدود أو جيش الداخل فقد أعطيت لهذه الهيئة صلاحيات واسعة وكلفت بمجموعة من المهام حددها المرسوم لقيادة الأركان العامة القيام بما يلي¹:

- تضطلع قيادة الأركان العامة للجيش بمهام القيادة العليا لجيش التحرير في الداخل والخارج وتشرف على عملية التنسيق بين مختلف الهيئات.

- كما أن قيادة الأركان العامة مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة فيما يتعلق بمهام تموين الولايات التاريخية، بكل ما تحتاج إليه من مستلزمات الحرب.

- وضعت تحت تصرفها مختلف وحدات جيش التحرير الوطني سواء تلك المتواجدة داخل التراب الوطني أو خارجه².

- تتكفل بتعيين الإطارات العسكرية على مستوى المجالس الولائية (قائد الولاية والرواد الثلاثة المساعدون له).

- الهيئة الملزمة بتقديم تقارير دورية عن سير أشغالها للجنة الوزارية للحرب، واختار هواري بومدين بمنطقة غار الدماء بتونس حقرا لقيادة الأركان حيث تمكن من تحقيق مجموعة من النتائج من بينها:

- إعادة هيكلة جيش التحرير تحت قيادة موحدة في الداخل والخارج وتفادي التشتت والتحلي بالانضباط³.

- تقليص نفوذ الباءات الثلاثة الذين كان تدخلهم في الشؤون العسكرية محل تدمير زملائهم في الحكومة المؤقتة، حيث تراجع نفوذهم في جيش التحرير الوطني.

- قام هواري بومدين بإعطاء الأولوية للعمل المسلح، بحيث سخرت مختلف الإمكانيات المادية والبشرية لتكثيف العمليات العسكرية على مراكز العدو بالشريط الحدودي بالشرق والغرب⁴.

- تمكنت قيادة الأركان من تشكيل جيش قوي يتكون من 23 فيلقا، وهو ما يعادل 23000 مجاهدا و5

كتائب ثقيلة ثم قامت بتدريب أفواج المتطوعين منهم في جيش التحرير الوطني وإطلاق سراح الإطارات التي سجنت

¹ - محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة للنشر الجزائر، 2004، ص 427.

² - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 463.

³ - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 468.

⁴ - المصدر نفسه، ص 478.

بموجب قضية مُجَّد لعموري وقام باستقطاب الفارين من الجيش الفرنسي وهو ما دفع بـهوارى بومدين إلى توظيف هذه الفئة في المدارس العسكرية وفي قيادة الوحدات، مما جعلهم قادرين على تطوير جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية وفقا كما تقتضيه الحروب العصرية.

- ومن هنا أصبحت قيادة الأركان العامة تضم 22000 جنديا في الحدود التونسية و10000 في الحدود الغربية عند نهاية الحرب.

- وهكذا استطاعت هيئة الأركان تحقيق النجاح ولو نسبيا وذلك بمواصلة خطواتها، وتمكنت من التحكم في الوضع حيث أصبح لها جيش منظم وأدخلت أسلحة جديدة ذات مفعول قوي، وهو ما يؤكده مؤتمر طرابلس حيث تم من خلاله توحيد الجيش وميل الكفة لصالح العسكري على السياسي ومن هنا اشتدت الأزمة¹.

¹ - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، الجزائر، دار القصة، 1999، ص 327.

الفصل الأول:

التعريف بأزمة صائفة 1962

المبحث الأول: ماهية الأزمة

المبحث الثاني: أسبابها

المبحث الثالث: أطرافها وتطوراتها

المبحث الرابع: الظروف السائدة - داخليا وخارجيا -

المبحث الأول: ماهية الأزمة

1- طبيعتها: هي أزمة سياسية نشبت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة للجيش خلال الثورة التحريرية حول من يتزعم قيادة الثورة واستمرت إلى أبعد وقف إطلاق التاريخية للتسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال، والتي انعكست على السجناء الخمسة المعتقلين، وعلى الولايات التاريخية، وبالأخص على الولاية الرابعة التي توجد مدينة الجزائر ضمن مناطقها السياسية والعسكرية، وتطلق على تلك الأزمة عدة تعاريف من بينها:

الرأي الأول:

أ- **أزمة الولايات:** فبعد إطلاق النار ودخول الهيئات القيادية للثورة إلى التراب الوطني تمكنت قيادة الأركان العامة للجيش من استمالة الولاية الأولى التي كانت في بداية الأزمة ملتزمة بالحياد

كما انحازت إليها كل من الولايتين الخامسة والسادسة، وأجبرت الولاية الثانية إلى الانضمام إلى تحالف أحمد بن بلة وقيادة الأركان، ولما كانت الولاية الرابعة ملتزمة بالحياد اتجه الهيئتين المتصارعتين وترفض استخدام أراضيها من أي طرف كان¹.

فقد دفع ذلك بقيادة الأركان التي تقود جيش الحدود والولايات المتحالفة معها إلى الزحف نحو العاصمة والاقتيال مع وحدات الولايتين الثالثة والرابعة، حيث عبر عن ذلك سعد دحلب قائلا: "أين كنا سنجد أنفسنا اليوم... إذ ما كنا قد القينا 1962م بمجاهدي الولايات والحدود في قتال دموي بعضهم ضد بعض"²

ب- ويقول أيضا: " فالولايات التي اكتظت فجأة بألاف المجندين الجدد وكثرة السلاح كانت غيورة على حدودها الترابية وتزعم الحفاظ على استقلاليتها"³

¹ - فالولاية الرابعة التزمت الحياد ورفضت أن يلقي رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة خطابا له من ولاية البليدة، على إثر صدور نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير يوم 3 جويلية 1962 لكن قادة الولاية الرابعة رفضوا طلب رئيس الحكومة بحجة أن ولايتهم ملتزمة بالحيادة ولا تدعهم هيئة قيادية على حساب هيئة اخرى، مذكرات الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الجزائر، الشروق للإعلام والنشر، 2011، ص286.

- ينظر الملحق رقم 01.

² - سعد دحلب، المهمة المنجزة، من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 167،

³ - المصدر نفسه، ص167.

أما العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى فيرى بأن الدعم العسكري التي قدمته الولاية الأولى التي كانت بقيادته، والقيادة الثانية التي كانت بقيادة القائد العربي بن رجم ومساعدته الرائد رابح بلوصيف اللذان أطاحا بقائد الولاية صالح بونيندر وتولى قيادة الولاية، وقائد الولاية الخامسة حدو بو حجر، وقائد الولاية السادسة مُجّد شعباني، تمكنوا من ترجيح كفة قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين¹ ومساعدة الرائدان علي منجلي وأحمد قايد².

وهذا يعني أن الصراع على السلطة بين الهيئتين المركزيتين كان موجودا من قبل ثم تمكنت قيادة الأركان العامة من كسب الدعم العسكري من بعض الولايات، وكسب أحمد بن بلة قصد الحصول على الدعم السياسي، وإذا كان موقف الولاية الرابعة الداعي إلى رفض الانحياز لأي طرف من الأطراف المتنازعة عن السلطة تجنبنا في انزلاق قد يحدث بين الهيئات القيادية للثورة، فإن هذا الموقف يعد ولو من الناحية النظرية إيجابيا ومع ذلك وجدت نفسها هي المستهدفة من الصراع بحطم وجود العاصمة ضمن إقليمها السياسي والجغرافي، فعندما قررت قيادة الأركان والولايات المتحالفة معها الدخول بالقوة إلى العاصمة، اعتبرت قيادة الولاية الرابعة ذلك خرقا لشرعية الحكومة المؤقتة³.

رغم أنها لم تكن تتفق مع تلك الحكومة التي أرادت السيطرة على العاصمة منذ بداية 1962 حيث أرسلت إليها مجموعة الإطارات التي سيرتها من قبل العقيد سليمان دهيليس، الرائد رابح زيراري (عزالدين) عمر أو الصديق، النقيبان موسى شارف وعلي لونيسي والملازم بوعلام أو صديق، فاستقبل قادة الولاية الرابعة وفد الحكومة المؤقتة بحفاوة كبيرة نظرا للوضع الصعب الذي عرفته المنطقة السادسة من الولاية الرابعة بين سنتي 1960 و 1962 وحاجتها للإطارات، لا سيما إلى إطاراتها السابقة، ولما استقر الوفد بالجزائر العاصمة أعاد النظر في هيكلتها وحولها من المنطقة السادسة إلى الاسم الذي أخذته بعد مؤتمر الصومام وهو منطقة الجزائر المستقلة، كما تبينت نوايا الوفد الذي يعمل لخدمة الحكومة المؤقتة غير قادة الولاية الرابعة موقفهم منه، كما انتقدت الحكومة المؤقتة من قبل قيادة الأركان⁴ وذلك لـ:

لأن الحكومة المؤقتة تتحايل مع الولاية الرابعة وعلى مختلف قادة الثورة للسيطرة على العاصمة تمهيدا لمرحلة ما بعد الثورة وليس بغرض إعادة هيكلة العاصمة التي سبق للحكومة المؤقتة نفسها إصدار قرار سنة 1960م بضمها إلى الولاية

¹ - ولد مُجّد بوخروبة، الرئيس هواري بومدين بقلمة سنة 1932 لينتقل بعدها إلى تونس للدراسة بالزيتونة ثم القاهرة في 1951، ثم انخرط في صفوف حزب الشعب أصبح قائداً لأركان للجيش ما بين 1959-1962 ثم رئيساً للجزائر المستقلة 19 جوان 1965 توفي 27 ديسمبر 1978. ينظر عمار بومايدة، بومدين وأخرون، ما قاله... وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، ص 31.

² - الطاهر الزبيري، مذكرات قائد أركان جزائري، المصدر السابق، ص 287.

³ - المصدر نفسه، ص 289.

⁴ - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965 المرجع السابق، ص 82.

الرابعة، وبهذا نلاحظ بأن الصراع السياسي والعسكري الذي عرفته البلاد بعد وقف إطلاق النار لم يكن في الأصل بين الولايات التاريخية، خاصة بين الولاية الرابعة والولايات الأخرى التي تميزت العلاقات فيما بينها خلال الثورة بالتعاون والانسجام¹

إلا أن ما حدث في بداية الاستقلال هو توظيف الهيئات المركزية للقدرات البشرية العسكرية التابعة للولايات بهدف التمكن من الحصول على السلطة و بمواجهة الولاية الرابعة لسببين أساسيين هما موقفهما المحايد ورفض قادتها لتقديم الدعم السياسي لأي هيئة على حساب هيئة أخرى، وفي نفس الوقت رفضها لاستخدام أراضيها (ومنها العاصمة) لغرض سياسي يؤدي إلى وصول إحدى الهيئتين إلى مقر القيادة، وهو ما جعلها تندفع ثمن موقفها.

ثانيا: أزمة القيادات:

أ- تعد الأزمة التي عرفتها قيادة الثورة بعد إيقاف الحرب امتداد لازمة التي عرفتها القيادة المركزية للثورة في الخارج حول من له الأولوية في قيادة الثورة، خاصة ما يتعلق بتسيير الولايات، تمتد تلك الأزمة إلى الداخل مع دخول الهيئات القيادية إلى التراب الوطني، مع تغيير شكلها من التنافس على قيادة الثورة إلى التسابق حول من يقود البلاد بعد الاستقلال، ولم تبق تلك الأزمة منحصرة فيما بين سواء كانت موجودة في الداخل أو الخارج، وبالأخص الولاية الرابعة، لأنها اعتبرت الولاية المعرّقة للمتسابقين للوصول إلى السلطة ويرى بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة بأن تلك الأزمة حردتها إلى الخلافات التي عرفتها القيادات المركزية للثورة والتي لم تكن منسجمة حول برامج وأهداف معينة².

أي عدم وجود تجانس بين الهيئة السياسية والعسكرية، وحتى بين مناضلي الأحزاب الوطنية التي انضمت إلى الثورة ولم تكن لها قناعات مشتركة سوى القاسم المشترك التي وحدها والمتمثل في حتمية الحصول على الاستقلال لكن نوايا التسابق على السلطة ظلت قائمة، وكل طرف يرى بأنه هو الذي يملك صلاحيات التسيير خاصة فيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، وعبر سعد دحلب عن ذلك التسابق " بالرغبة التافهة للنزاع على السلطة"³.

لأنه كان يرى بأن مصلحة البلاد في تلك المرحلة الحساسة أهم وأولى من أن تتسابق الهيئات المركزية للثورة على السلطة قبل أن يستتب الأمن والاستقرار بالبلاد ويقطف الشعب الجزائري ثمرة الاستقلال، وعبر النقيب محمد صايكي عن

¹ - أمجد بوحوم ، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين 1957م و1962م ، المرجع السابق، ص- ص 281- 303.

² - المرجع نفسه، ص- ص 281-303.

³ - سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 176.

أسباب تلك الأزمة قائلًا "لقد كانت توجد خلافات بين جماعات متصارعة من أجل السيطرة على مناصب قيادية".¹

وعبر عن ذلك علي كافي قائد الولاية الثانية "وبدأت مرحلة الصراع على السلطة... بهدف الزحف على العاصمة وبالتالي الاستلاء على السلطة"².

- ويفهم من هذا أن الأزمة التي حدثت بين قادة الثورة في بداية الاستقلال لم يكن المراد منها الاختلاف في البرامج السياسية أو الاجتماعية التي ستطبق في مرحلة الجزائر المستقلة بقدر ماهي ناتجة حول من سيتولى قيادة البلاد، كما أن ذلك الصراع هو امتداد للصراع الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير حول من يقود الثورة.

ومن هنا يمكن أن نستنتج بأن تلك الأزمة ماهي في الواقع إلا نتيجة للتطورات التي حصلت في مبدأ الأولويات بين الهيئات القيادية للثورة خلال دورات المجلس الوطني والتي أتمت في دورة طرابلس المنعقدة بين 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م إلى تشكيل قيادة الأركان العامة للجيش التي منحت سلطات واسعة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج، وهو ما قلص من نفوذ الباءات الثلاثة وحق الحكومة المؤقتة على الشؤون العسكرية، وكل هيئة أصبحت ترى بأنها أحق بقيادة الثورة.³

المبحث الثاني: أسبابها:

تعود أزمة صائفة 1962 التي حدثت بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة بجيش التحرير الوطني التي انعكست على قادة الثورة بما فيهم القادة الخمسة المعتقلون في فرنسا ولم تسلم الولايات التاريخية من تلك الأزمة وبالأخص الولاية الرابعة، ومن بين أسباب تلك الأزمة نذكر:

1-1- لم يتمكن أعضاء المجلس الوطني المجتمعون بطرابلس (ليبيا) ما بين 27 ماي و5 جوان 1962م من حل أزمة القيادة الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان بقدر ما ساهموا في تأجيحها وترجيح الكفة لصالح قيادة الأركان العامة.⁴

¹ - محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليازيدي، طبعة خاصة، دار الأمة، 2010، ص 303.

² - علي كافي، المصدر السابق، ص 355.

³ - أمجد بوحوم، المرجع السابق، ص 382.

⁴ - علي هارون، خيبة انطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: صادق عماري وأمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، ر القصبة، الجزائر،

2003، ص 48.

ويرى علي هارون عضو المجلس الوطني، بأن هذه الدورة لم تتمكن من تشكيل قيادة جديدة أو المحافظة على

القيادة السابقة حيث قال: "لكننا نعلم، أن مؤتمر طرابلس لم يسفر عن اخراج قائد لا نزاع في السلطة."

1-2- ويرى سعد دحلب عضو الحكومة المؤقتة بأن ما جاء في مؤتمر طرابلس صدر في جو من التوتر ولم تناقش

القرارات الصادرة عن ذلك الاجتماع حيث قال: "ولكن تحريره تم في عجلة... ويناقش كما كان متفق عليه وقد قبل

في جو من التسرع والغموض"

كما يرى أيضا بأن الاجتماع المذكور عجز عن تشكيل مكتب سياسي توافقي، كما كان سببا في تقديم بن خدة

لاستقالته من رئاسة الحكومة وهو ما أدى لانعدام السلطة المركزية لقيادة الثورة في ظروف جد صعبة.¹

1-3- في حين يرى عمر بو داود عضو المجلس الوطني أن مجلس المجتمع بطرابلس افترق دون الحسم في أمر تعيين

قيادة سياسية²

ومن خلال ما أكدته الشخصيات التي حضرت الاجتماع يمكن أن نستنتج بأن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني

المنعقد بطرابلس انعقدت في ظرف كانت فيه الأزمة الدائرة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش في أوجها،

ولم يساهم أعضاء القيادة التاريخية (أحمد بن بلة، مُجَّد بوضياف، حسين آيت أحمد، مُجَّد خيضر، رابح بيطاط)³ في حل

تلك الأزمة بقدر ما أدى الاختلاف في وجهة نظرهم إلى الإبقاء عليها، وربما إلى دعمها خاصة من طرف أحمد بن بلة

الذي كان يتطلع إلى السلطة والذي يحمله سعد دحلب مسؤولية الإطاحة بالحكومة المؤقتة، نتيجة عزمه على الوصول

للسلطة وتحالفه مع قيادة الأركان ضد الحكومة التي كان نائبا لرئيسها⁴.

ولم تكن اهتمامات الأطراف المتنازعة على السلطة خلال هذا الاجتماع تسوية للخلافات العالقة بين الهيئتين

المركزيتين، ثم الدخول معا إلى الجزائر العاصمة لتولي مهام السلطة الشاغرة كما كانت ترى فيدرالية فرنسا مثلا.⁵

وإذا كانت الحكومة المؤقتة تدعو حسب تصريح رئيسها بن خدة إلى تقوية القيادة المركزية ولو بشكل مؤقت، حتى

تتمكن من توحيد جميع الهيئات السياسية والعسكرية سواء تلك التي كانت متواجدة خلال الثورة في الداخل أو الخارج ثم

الانتقال إلى مرحلة بناء الدولة الجزائرية التي يجب أن تساهم فيها جميع القوى الوطنية.⁶

¹ - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 171.

² - المصدر نفسه، ص 232.

³ - الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929، 1962 المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر 2008، ص 272.

⁴ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين. د.ط، دار المعرفة الجزائر، 1999، ص 20.

⁵ - عمر بوداود، المصدر السابق، ص 233.

⁶ - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط 1، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص، ص 40-46.

1-4- وحسب وزير الخارجية سعد دحلب فان الحكومة المؤقتة كانت منشغلة بإتمام المفاوضات المؤدية إلى الاستقلال التام وتسوية الوضع الناتج عن الاستعمار الطويل للبلاد، وهو ما يفرض على الهيئات القيادية للثورة أن تكون منسجمة حتى تتخلص من رواسب الاستعمار¹.

وفي الوقت الذي كانت فيه قيادة الأركان ترى بأن مرحلة الثورة قد انتهت ويجب على إطارات جيش التحرير الوطني المتواجدين في الخارج وعلى قادة الولايات التاريخية المتحالفة معها الاستعداد لتولي السلطة ومن ثم قيادة البلاد على حسب المنهج السياسي، الاقتصادي والاجتماعي الذي تراه الأنسب للبلاد على الأقل خلال المرحلة الأولى من الاستقلال، ولعل ذلك ما دفع بقائد الأركان العامة العقيد هواري بومدين إلى تقديم النصح لقائد الولاية الأولى العقيد الطاهر الزبيري قائلاً له: "ارجعوا إلى أماكنكم واجعلوا السلطة نصب أعينكم". ويقول الزبيري "وكان بومدين مصمماً على السيطرة على السلطة وانتزاعها من الحكومة المؤقتة"².

رغم أن تلك الحكومة كانت مقيدة بالكثير من الالتزامات التي يجب احترامها، كما تنتظرها الكثير من المهام السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تبحث لها عن الحلول.³

في حين كان لهم الوحيد لقادة الأركان هو البحث عن السبل الممكنة للوصول إلى السلطة لكونها الهيئة الوطنية الوحيدة التي تملك القوة العسكرية اللازمة التي تؤهلها للدخول إلى مدينة الجزائر العاصمة والتصدي للشخصيات أو الولايات المعارضة لها، لاسيما بعد شعور هواري بومدين بأنه أصبح يجمع بين الثورة السياسية المتمثلة في حسب التأييد من قبل شخصيات تاريخية مثل أحمد بن بلة، محمد خيضر ورايح بيطاط بالإضافة إلى رئيس الحكومة السابق فرحات عباس، والوزير أحمد فرانسيس، وكسب دعم الولايات الأولى بقيادة العقيد الطاهر الزبيري، وجزء من الولاية الثانية بقيادة الرائد العربي بن رجم.⁴

الولاية الخامسة بقيادة العقيد حدو بو حجر (سي عثمان)، السادسة بقيادة العقيد محمد شعباني.⁵

¹ - سعد دحلب، المصدر السابق، ص-ص 166-171.

² - الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 280.

³ - المتمثلة في مواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية والتصدي للعمليات الإجرامية التي قامت بها منطقة الجيش السري (O.A.S) وتجنب الانشقاق الداخلي بين هيئات الثورة، ينظر: سعد دحلب، المهمة المنجزة، المصدر السابق، ص 68.

⁴ - الطاهر الزبيري، آخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 286.

⁵ - المصدر نفسه، ص- ص 282-288.

وإذا كان صراع الزعامات باديا على من يتولى السلطة في البلاد بعد الاستقلال، فإن الشاذلي بن جديد يرى بأن قادة الداخل لهم نفس المسعى لاستحواذ على السلطة حيث قال: "كان المسؤولون في الداخل خصوصا، يتسابقون على احتلال المواقع التي تؤهلهم لاستحواذ على السلطة."¹

ثم إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لقيادة الأركان العامة والولايات المدعمة لها من جهة الحكومة المؤقتة.

من جهة ثانية فإن الولاية الرابعة التي التزمت موقف الحياد اتجاه الهيئات المتنافسة على السلطة نتيجة للكيفية التي مهدت بها الحكومة المؤقتة للاستلاء على العاصمة بطريقة سياسية عن طريق نوابها المرسلين مسبقا إلى مدينة الجزائر وللطريقة التي استعملتها قيادة الأركان والمتمثلة في استخدام القوة للوصول إلى السلطة، وهذه الأساليب هي التي انتقدتها قادة الولاية الرابعة وتصدوا لها سياسيا وعسكريا، واتهموا على أنهم عرقلوا الهيئات المركزية من الدخول إلى العاصمة، وبما أن كل هيئة ترى نفسها الأولى بتولي السلطة والسيطرة على العاصمة، فإن الموقف المحايد الذي انتهجته الولاية الرابعة ربما قلل من آثار الأزمة بحيث لم تفسح المجال بالدخول للعاصمة لهيئة دون أخرى إلا أن ذلك كان على حسابها بحيث خسرت الهيئات المركزية كما خسرت الولايات التاريخية التي ظلت علاقتها طيبة معها خلال الثورة. لكن أزمة 1962 حولت الولايات المتآزرة خلال الثورة إلى متصارعة في مطلع الاستقلال نتيجة لميلها اتجاه أطراف الصراع، وبهذا يمكن القول بأن تلك الأزمة التي كانت تعصف بثمرة الاستقلال هي أزمة سلطة وليست أزمة ولايات.

2-1- على اثر انعقاد اجتماع طرابلس الاخير عمدت كل من قيادة الأركان العامة وأحمد بن بلة إلى إنهاء مهام الحكومة المؤقتة واستبدالها بمكتب سياسي يتولى مهمة قيادة الحزب والجيش وإعداد وثيقة المجلس التأسيسي ودستور الجمهورية الجزائرية المستقلة. ومن أجل ذلك اقترح بومدين بالتنسيق مع أحمد بن بلة قائمة تتضمن أسماء الوزراء الخمسة المعتقلين (أحمد بن بلة، محمد بو ضياف، حسين آيت أحمد ورايح بيطاط) بالإضافة إلى كل من الحاج بن علة ومحمد السعيد.²

2-2- ويرى سعد دحلب بأن اقتراح اسم محمد السعيد كان خدعة من بن بلة وخيضر لكسب منطقة القبائل.³

خاصة وأن العضو الوحيد في القيادة التاريخية الذي لم يقترح اسمه هو كريم بلقاسم.⁴

¹ - الشاذلي بن جديد، مذكرات شاذلي بن جديد، ط1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 182.

² - علي هارون، خيبة انطلاق وفتنة صيف م1962، المصدر السابق، ص 20.

³ - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172.

⁴ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي والعسكري، المرجع السابق، ص 60.

ورغم أن أسماء الباءات الثلاثة كانت مقترحة من قبل أعضاء المجلس ليكونوا ضمن تشكيلة المكتب السياسي، باعتبار أعضاء القيادة التاريخية والباءات الثلاثة هم الأجدد بقيادة البلاد، إلا أن قيادة الأركان رفضت الاقتراح.¹ خاصة بعدما أصبحت تجمع بين القوة العسكرية والدعم السياسي من قبل خيضر وبين بلة، كما ضمنت الدعم السياسي والعسكري لأربع ولايات، فلم تعد في حاجة إلى موافقة الحكومة المؤقتة ولا الولايات المعارضة، واقترحتها ولعل أن وزراء الحكومة المؤقتة اللذين كانوا معتقلين أرادوا إبعاد كل القيادات التي كانت تسير للثورة في الميدان.

2-3- في حين يرى عمر بوداود بأن تلك القيادة قصدت "تهميش المسيرين الأساسيين في الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية اللذين قادوا الحرب إلى غاية تحقيق الاستقلال"، كما أن ذلك المكتب لم يوجد من بين أعضاء أي قائد من قادة الولايات الستة. وهو ما لم ترضى به الولاية الرابعة مثلا التي اعتبرت قادة الداخل أولى بالقيادة من جيش الحدود² كما كانت الولاية الثانية بقيادة صالح بوبنيدر ترفض سلطة قيادة الأركان العامة ومعارضة لبن بلة، وبذلك بأن الولاية الثانية، الثالثة، والرابعة كانت معارضة لبن بلة³ ولقيادة الأركان ومن ثم للمكتب السياسي الذي اقترح في اجتماع طرابلس ولعل سر معارضة تلك الولايات للمكتب السياسي كونه لم يخطط بالتمثيل داخل الهيئات القيادية المتواجدة في الميدان، بالإضافة إلى دعم المصادقة عليه من قبل المجلس ويصف ذلك سعد دحلب بالقول: "لأن العديد من المؤتمرين قد رفضوه، ولذا لم ينتخب من طرف المجلس"⁴ وبغية إعطائه الشرعية لجأ أحمد بن بلة منذ صدور نتائج الاستفتاء يوم 03 جويلية 1962م إلى تكثيف الاتصالات مع قادة الولايات المتحالفة مع قيادة الأركان العام، وبالشخصيات الوطنية المؤيدة للمكتب السياسي، وعندما عبر الحدود المغربية نحو مدينة مغنية مسقط رأسه بتاريخ 11 جويلية 1962م اتخذ من فيلاريفو مقرا لاستقبال الوفود المؤيدة له وبذلك بهدف إعطاء المكتب السياسي الصبغة الشرعية التي لم يتم الحصول عليها في اجتماع طرابلس عن طريق الانتخابات، ليتم تحقيقها عن طريق التكتل مع السياسيين أمثال: رابح بيطاط، محمد خيضر، فرحات عباس، أحمد فرنسيس أو مع العسكريين الممثلين في أعضاء قيادة الأركان العامة وهم هواري بومدين، علي منجلي، وقايد أحمد، بالإضافة إلى ممثلي الولايات التاريخية وهم: الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى والقائد الرائد العربي بن رجم ممثل الولاية الثانية وحدو بوحجر قائد الولاية الخامسة ومحمد شعباني قائد الولاية السادسة.⁵

¹ - عمر بو داود، المصدر السابق، ص 237.

² - الطاهر الزبيري، أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 291.

³ - الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 182.

⁴ - سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172.

⁵ - الطاهر الزبيري، أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 283.

وبهذا أصبح المكتب السياسي الذي اقترح في طرابلس ولم يحصل على تزكية أعضاء المجلس الوطني حقيقة ملموسة ومدعم من طرف شخصيات سياسية لها وزنها في الساحة الوطنية، ومن قبل قادات عسكرية لها القدرة على فرضه في الميدان،¹ ليلتحق به الشخصيات كل من عمر وعمران، بومنجل الحاج بن علة والحاج لخضر، وهذا يعني أن أغلب الهيئات السياسية العسكرية للثورة سواء تلك التي كانت موجودة في الخارج أو في الداخل أصبحت متحالفة مع قيادة الأركان العامة وأحمد بن بلة، بفعل تحكم هذه المجموعة في القوة العسكرية التي لها القدرة على حسم المواقف لصالحها، وهو ما مكنها من الإعلان الرسمي عن المكتب السياسي بتاريخ 22 جويلية 1962.

3-1- بعد الهيئات المركزية عن ميدان الحرب، وذلك ان رغم نواة الهيئات المركزية للثورة في الخارج هم أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ اللذين غادروا التراب الوطني واستقروا في الخارج، تم تبعهم أعضاء المجلس الوطني لتشكيل الهيئات المركزية الأخرى فيما بعد، إلا أن استقرار تلك الهيئات بالخارج وأبعادها عن ميدان الحرب، وتحكمها في زمام الأمور بحيث أصبحت الثورة بعد دورة المجلس الوطني المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 تحظى بشكل رسمي بأولويتها عن الداخل في وقت اشتد فيه ضغط قوات المحتل على الولايات التاريخية، جعلها تعيش شبه عزلة عن الهيئات المسيرة في الخارج وهو ما زاد في توتر العلاقات في الهيئات المخططة والموجهة للثورة من الخارج والهيئات المنفذة في الميدان يمكن تلخيص تأثير ذلك على الثورة في الداخل فيما يلي:²

- منذ 1957 أصبحت القيادة المركزية للثورة متواجدة في الخارج، وذلك عكس ما نص عليه مؤتمر الصومام الذي أوجد الهيئات الثورية المركزية منها والإقليمية، ثم ان مؤتمر القاهرة سوى فيما بين هيئات الثورة في الداخل والخارج، لتعطي الأولوية فيما بعد للهيئات المتواجدة في الخارج، وهو ما جعل إطارات جيش التحرير الوطني المتواجدة في الميدان تتحفظ على القرارات التي يصدرها المجلس الوطني في مختلف الدورات التي عقدها بالخارج فقائد الولاية الثانية العقيد علي كافي مثلا تحفظ من وجود هيئة عسكرية بالخارج وتقوم بتسيير الثورة في اداخل عوضا عن القيادات المتواجدة في الميدان والتي تقوم بالحرب العملية ضد قوات المحتل³ في حين يرى الرئد لخضر بورقعة عضو مجلس الولاية الرابعة بأن خضوع قيادة الداخل إلى قيادات متواجدة في الخارج وتجهل ميدان الحرب وظروفه أثرت على روح المبادرة والعمل الخلاق وهو ما أعطى فرصة لقوات العدو للضغط على الثورة وعلى الولايات التاريخية المنظمة المسيرة لها⁴ الأمر جعل قادة الداخل يقومون بالعمل المسلح وتوفير مستلزماته وشروط نجاحه دون أن تكون لهم الصلاحيات اللازمة لتحقيق ذلك.

¹ - علي هارون، المصدر السابق، ص 122.

² - أمجد بوحوم، المرجع السابق، ص 388.

³ - علي كافي، المصدر السابق، ص 280.

⁴ - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 50.

4- كما أن ظروف الحرب وصعوبة الاتصالات بين الداخل والخارج وكذا بين قاد الولايات في الداخل أدى إلى تفاقم الصعوبات بين الهيئات القيادية¹ خاصة بين الهيئات المركزية للثورة في الخارج وقادة الولايات في ظل تداخل الصلاحيات في بعض الحالات، أو تماطل الهيئات المركزية في اتخاذ الاجراءات اللازمة في حالة وجود أزمة معينة في أي ولاية تاريخية، ما يجعلها مضطرة إلى البحث عن حلول فورية قصد التحكم في الوضع وبعيدة عن بيروقراطية الهيئات المتواجدة في الخارج ورغم ما تقوم به مجالس الولايات من اجراءات فورية لحل المشاكل المطروحة في الميدان خاصة ما يتعلق بإعادة الهيكلة أو الترقيات الخاصة بالمجالس الولائية أو عقد لقاءات لتنسيقية بين الولايات كما حدث في اجتماع العقدة الأربعة²، إلا أنها كثيرا ما تصطدم برفض الهيئات المتواجدة في الخارج لمبادراتها بحجة التدخل في صلاحيات الهيئة المركزية فالحكومة المؤقتة مثلا التي ضمت تشكيلاتها الثلاث بعد قادة الولايات التاريخية مثل الباءات الثلاثة اللذين كانوا يمثلون الولايات: الثانية، الثالثة، الخامسة وكذا محمود الشريف الممثل للولاية الأولى.

وبالرغم مما قامت به تلك الحكومة من اجتهادات لحل المشاكل المطروحة على مستوى الولايات إلا أن بعد تلك القيادات عن ميدان الحرب وعدم التنسيق الدائم مع قادة الولايات، وتحليل المستجدات عمليا وصعوبة تلبية الحاجات المادية للثورة أدى إلى انتقاد قادة الولايات لأعضاء الحكومة المؤقتة بحجة اهمالهم للثورة بالخارج³، والواقع أن الحكومة المؤقتة مهما بذلت من جهود لإيصال الدعم للداخل لم يكن بوسعها تحقيق ذلك مادامت الحدود الشرقية والغربية أصبحت مغلقة بإحكام منذ 1959، ولم تكن قادرة على ارغام قيادة الأركان بالدخول إلى أرض الوطن كما نصت عليه دورة المجلس الوطني المنعقدة ما بين ديسمبر 1959 وجانفي 1960، ولم يكن إدخال العتاد العسكري الذي تم اقتناؤه من الخارج أو تم إهداؤه للثورة من طرف الدولة الشقيقة والصديقة، وكذا السلع المختلفة كالأدوية والأغطية والألبسة وغيرها من المواد المكدسة على الحدود والتي كانت الثورة في أشد الحاجة إليها، وكثيرا ما يقوم أعضاء الحكومة بتقديم جرد من السلع الموجودة في كل من تونس والمغرب، واستعار الولايات بمخصصها من مختلف السلع الموجودة على الحدود، وكذا التقارير المالية التي تناقشها الحكومة مثلما حدث في الجلسة المنعقدة بتاريخ 1961/03/05 مثلا والتي نوقشت فيها الوضعية المالية للثورة⁴.

¹ - محمد تقيية، الثورة الجزائرية- المصدر-الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 503.

² - علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

³ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 92.

⁴ - علي هارون، المصدر السابق، ص- ص 143-145.

وكذا التقارير التي يقدمها أعضاء الحكومة بشأن مختلف أنواع وأشكال العتاد المتوفر¹ وهو ما اعتبره قادة الخارج استئثار قادة الخارج بكل التجهيزات المختلفة التي يتم اقتناؤها من الخارج والمساعدات التي تقدم للهيئات المركزية باسم الثورة في الداخل ولم تعد تصل إلى الداخل بعد غلق الحدود.

المبحث الثالث: أطرافها وتطوراتها:

أ- أطرافها:

في 5 جوان 1962 دعا أعضاء المؤتمر إلى الاجتماع في جلسة علنية، وصرح مُجَّد بن يحيى مقرر اللجنة: " لقد استمعنا إلى آراء كل أعضاء الجمعية فيما يخص مسألة تعيين الإدارة، وعلى ضوء هذه الآراء حاولنا اقتراح قائمة خاصة بالاقتراع ... ونتيجة لذلك نقترح عليكم تعيين لجنة اخرى، من دون فتح أي نقاش"²

- عند هذا التصريح احتدت نقاشات جد متوترة اقترح البعض خلالها تعيين لجنة ثانية من دون أن يفتح الباب لنقاش آخر، وحضر هذا الاجتماع 52 عضو حيث تمكن قطب بن بلة وهواري بومدين من كسب أنصار جدد التفوا حولهما مندفعين سواء بطموحاتهم الفردية للحصول على أي مركز لهم في قيادة جبهة التحرير الوطني لو لتصفية حسابات سياسية مع الحكومة المؤقتة أو مع بوضياف وكان من هؤلاء الأنصار الجدد:

أولاً- المصرحون من السجون والذين كانوا من مجموعة 22 أو من رواد أول نوفمبر أمثال، يوسف حداد، مُجَّد مشاطي الزبيري بوعجاج ومُجَّد مرزوقي وعثمان بلوزداد والحاج بن علة والذين تم اقصاؤهم من المسؤوليات كمحمد بجاوي الذي أقصى من فدرالية فرنسا سنة 1959 وبوقلاز عمارة المعاقب في لجنة العمليات، وخليفة لعروسي الذي جرده بوصوف من جميع المسؤوليات في 1961، بالإضافة إلى الولاية الخامسة بقيادة سي عثمان التي كان يقودها هواري بومدين سابقا والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والسادسة بقيادة مُجَّد شعباني اثنان من أعضاء مجلس قيادة الولاية الثانية هما: العربي بن رجم ورابع بوصوف³.

- لقد سعت الحكومة المؤقتة إلى نقل الصراع من الخارج إلى الداخل سعيا منها إلى تحقيق التفوق لصالحها، ضد ما يعرف بالمكتب السياسي والمدعم من طرف قيادة الأركان وهدف الحكومة المؤقتة هو كسب الداخل إلى

¹ - مُجَّد بوحوم، المرجع السابق، ص 390.

² - ابراهيم لوينسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 20.

³ - المرجع نفسه، ص 31.

جانباها، لقد قام كل من بوضيف وكريم بلقاسم بالدخول إلى الجزائر خفية في 9 جوان 1962 بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة بهدف حمل الولايات على تكوين وتنسيق هيئة موحدة، خاصة أن بعض الولايات أدركت أن هذه الهيئة هي السبب في تدهور الوضع¹.

- لذا عمدت إلى الوقوف في وجهها في محاولة منها لوقف عملية تدهور الأوضاع حيث أجرت عدة اتصالات ولقاءات خلال النصف الثاني من شهر جوان بقصد الدعوة إلى عقد اجتماع.

- بالفعل عقد الاجتماع يوم 24 و 25 جوان 1962 بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة.

ب- تطوراتها:

في يوم 30 جوان 1962 وجه محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة رسالة إلى الحكومة المؤقتة يطلب فيها إعطاء توضيحات حول كيفية عودة المقاتلين العسكريين على الحدود إلى داخل الجزائر، مع اقتراح لجنة بين الولايات للتنسيق على أن يكون يوم 05 جويلية موعدا لإعلان الاستقلال، ويظهر في هذه الرسالة أن محمد أولحاج لازال غير مدرك أن مطلع على العلاقة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة وما يحدث بينهما من صراع منذ 1961، هذا الصراع الذي وصل إلى نقطة الدعوة من خلال ما أقدمت عليه الحكومة المؤقتة قبيل الاستفتاء في 30 جوان 1961 بإقالة هيئة الأركان العامة من خلال بلاغ موجه إلى جيش التحرير الوطني الذي كان بالأمس على رأس الكفاح التحرري، هو اليوم يحتل كل المكانة التي يستحقها داخل الهيئة ينبغي أن يحضر نفسه للمهام الجديدة التي يرفضها الاستقلال وحذرت من صراع الإخوة ومن الديكتاتورية والرجعية لذا قررت²:

1-التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان العامة السابقة.

2-تحرير العقداء هواري بومدين و منجلي و سليمان بن سليمان من رتبهم.

3-رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين.³

- والقرار في صيغته موجه لقيادة الأركان التي تعتبر رأس الحرية ومن يواليها من ضباط دون غيرهم، وهنا بدأت الأزمة تأخذ أبعاد خطيرة بتحولها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية حقيقية وخاصة بعد دخول الطرفين المتصارعين إلى

¹ - المرجع نفسه، ص 38.

² - علي هارون، المصدر السابق، ص 173.

³ - ديلمي مسعود، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى المجلس التأسيسي (مارس، أكتوبر) 1962، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، فرع الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 1999، ص 136.

الجزائر، حيث دخلت الحكومة المؤقتة في 03 جويلية وبعدها دخا بن بلة ومناصريه في 11 جويلية، وأن هذه التطورات تطرح على الدارس العديد من الأسئلة الشائكة والصعبة في آن واحد.

- ماهي الشرعية التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة عندما دخلت إلى الجزائر؟

فالمعروف أنه في كل دورة من دورات المجلس الوطني للثورة تقدم الحكومة المؤقتة كافة سلطاتها إلى المجلس الذي ينصب في ختام أشغاله حكومة جديدة ويجدد الثقة للحكومة السابقة، وبموجب ذلك فإن الحكومة المؤقتة قد سلمت سلطاتها إلى المجلس في 27 ماي 1962 عند افتتاح دورته ولكنه لم يجد تلك الحكومة بحكم مغادرتها للاجتماع، وفي الوقت نفسه لم يصدر أي قرار يقضي بسحب الثقة منها بشكل صريح، واكتفى بوضع محضر تقرير لها بتاريخ 9 جوان 1962 مع العلم أن أشغال المجلس توقفت يوم 07 جوان، وفي المقابل فإن المكتب السياسي في 22 جويلية قام بإصدار لائحة يعبر فيها أن تصرفات الحكومة المؤقتة باطلة. وذلك بإصدار تعليمة في 30 جويلية 1960 جاء فيها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية للجمهورية الجزائرية من المجلس التأسيسي الذي سينتخب عليه مباشرة، بعد الاستفتاء على الاستقلال وهو يقصد به عدم خلق فراغ حكومي.¹

المبحث الرابع: الظروف السائدة: حتى يتسنى لنا فهم جوهر تلك الأزمة لا بد أن نعرض على الظروف التي كانت

سائدة في تلك الفترة سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: الظروف الخارجية:

لقد حدث قبيل اندلاع ثورة التحرير أن نفذت بعض الخلافات إلى جوهر الحركة الوطنية، إلا أن هذه الحركة استطاعت تفاديها، إلا أن بوادر الخلاف داخل الجبهة بدأت تطفوا على السطح السياسي العسكري عقب مؤتمر الصومام أوت 1956.

1- نذكر أيضا أنه تم في تلك الفترة إنشاء هيئة الأركان العامة التي أقرها المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال اجتماعه في 16 ديسمبر 1957 إلى 18 جانفي 1960، حيث أوكلت مهمة تنسيق عمليات جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج إلى تلك الهيئة التي لم يكن لها في الواقع أي تأثير على داخل ولايات الوطن.²

2- أما جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود فقد استطاع أن يبني قوة منتظمة ومنضبطة ومسلحة جدا.

¹ - ديلمي مسعود، المرجع السابق، ص 140

² - محمد صابكي، المرجع السابق، ص 302.

3- إن جذور الأزمة بدأت قبل 1961 قد أخذت في التورم عندما نشأ الخلاف بين هيئة أركان الحرب العامة والحكومة المؤقتة في جويلية 1961، وإن المذكرة التي بعثتها هيئة الأركان العامة إلى الحكومة المؤقتة في جويلية 1961 قد عبرت عن مدى عمق مرض العضال الذي ينهش توترنا، وتكون قد توصلت في ذلك إلى نفس النتيجة التي استخلصها رؤساء الولاية من قبل 1958-1961 وبذلك جاءت التحليلات السياسية التي قام بها رؤساء جيش التحرير الوطني داخليا وخارجيا.¹

4- عزل المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس فرحات عباس ونصب بن خدة خلفا له غير أن العلاقات بين الحكومة الجديدة التي يترأسها بن خدة وهيئة أركان الحرب ظلت متوترة وراحت تظهر العداوة اتجاه مواقف الحكومة المؤقتة، بل اتهمتها بالخيانة، وقد ظهر للعيان الخلاف المذكور لاسيما عندما ألقى السي أحمد خطابه أمام إطرارات جيش التحرير الوطني، وبدأت عندئذ الفجوة تتسع فيما بينهما خصوصا بعد انقطاع الحرب ولقد عد عدول الحكومة المؤقتة عن تقديم المساعدات لهيئة الأركان العامة في تاريخها.

ونقرأ ونتأمل تلك المذكرة المذكورة التي نشرتها هيئة الأركان في 5 جويلية 1961 فيما يلي:

"إن بصيص الأمل والثقة يبقى متجها نحو القادة المسجونين اللذين يملكون حق التحكم في تلك المعضلة الدقيقة والشاقة". ولنذكر أيضا بأن هيئة الأركان قد اتصلت بأعضاء الحكومة المؤقتة، والذين كان جلهم في السجن وعلى دراية تامة بانتقادات هؤلاء الشديدة لهم.

- لنرى كيف كانت الحالة عند بداية سنة 1962 ما بين هيئة الأركان والحكومة دون التطرق إلى الخلافات التي

كانت ناشبة بين القادة المسجونين، دون الكلام عن وزراء الحكومة المؤقتة اللذين يحدرون بعضهم بعضا.²

¹ - مُجَّد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر - الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 563.

² - مُجَّد عباس، اغتيال حلم، دار هومة، الجزائر، ص 70.

ثانيا: الظروف الداخلية:

عينت الحكومة المؤقتة في جانفي 1962 عضوين قياديين من الولاية الرابعة وهما عز الدين وموسى اللذان التحقا بمجلس الولاية، عقب هذا القرار عن اندهاش مجلس الولاية الذي وصف الرجلين بالانتهازية وأنهما استعملا وسائل غير مشروعة لتحقيق غايتهمما وتجسيد مآربها حدث عشية الإعلان عن توقيف النار مجيء فريق آخر بقيادة العقيد دهيليس الصادق وكان الفريق متكونا من قدامى ضباط الولاية الرابعة، التحق العقيد المذكور بمدينة المدية ليقود الولاية الرابعة وفي نفس الوقت عقد مجلس الولاية اجتماعا في مركز القيادة ضم مسؤولي المناطق وهم:

1- مجلس الولاية: يوسف بن خروب، يوسف الخطيب

المنطقة الأولى: الشهيد مولود فرقان

المنطقة الثانية: لخضر بورقعة

المنطقة الثالثة: عبد الرحمان مراد أكرمي

المنطقة الرابعة: عمر رمضان

المنطقة الخامسة: محمد ديرة

المنطقة السادسة: محمد بوسماحة¹

ولقد علق سي محمد وسي لخضر على صنيع الحكومة المؤقتة القاضي بتعيين العضوين المذكورين سابقا بقولهما: " إن التحاق هؤلاء الإطارات باللذين أتو من الخارج، بعد توفيق لم يصبح له أي معنى وحاجتنا اليوم إليها لم تعد بالماسية، لأننا في هذا الوقت بالذات والحرية قد حطت بنا حيث لم نعد ننظر إلى التدعيم المادي والبشري، وأنه إذ قلنا أن مجيئهما اليوم إلى الولاية إلا حيلة حيكت خيوطها حتى تهيء الأجواء للحكومة المؤقتة".

5- ومن أجل ذلك السبب تمسكنا بالقيادة وما كان على فريق السي صادق والسي عز الدين إلا اللجوء إلى العاصمة لتكون المنطقة الحرة للجزائر العاصمة. ولمعرفة المزيد عن الأزمة التي دارت رحاها بالخارج أرسلت الولاية الرابعة الرائد سي يوسف كمثل عنها إلى الحكومة المؤقتة في 30 أبريل 1962 غير أن حادثا طرأ غير مجرى الأمور إلى حد ما. وهو انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في ماي 1962 وانبثقت من خلاله جماعتان: جماعة بن بلة وأركان الحرب وجماعة الحكومة المؤقتة.

أولا: جماعة بن بلة وهيئة أكان الحرب العامة التي بدورها تضم:²

¹ - محمد عباس، نصر بلا ثمن (1954-1962)، دط، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 489.

² - ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954-1962م، المرجع السابق، ص 42.

الولاية الأولى: بقيادة الطاهر الزبيري

الولاية الخامسة: بقيادة عثمان كانت متواجدة بالمغرب

الولاية السادسة: بقيادة شعباني حيث كان وجودها ظرفيا ولم تستمر طويلا.

ثانيا: جماعة الحكومة المؤقتة والتي تضم:

الولاية الثانية: بقيادة صالح بوبنيدر

الولاية الثالثة: بقيادة محند أولحاج¹

أما اتحادية فرنسا كانت تتقاسم مع الولاية الرابعة نفس المنظور بقيادة العقيد حسن ولم تخضع لأي تأثير ولم تنحز لأي فريق، أما أحمد بن شريف فلقد انحاز إلى جماعة بن بلة وهيئة الأركان لذا لم تأبه الولاية الرابعة لانحيازه لذلك، ولم تتأخر عن تقديم الطعون لاسترجاعه من طريقه المستدير إلى الطريق المستقيم، لأن الولاية الرابعة في الحقيقة كانت تصبو بالدرجة الأولى إلى الحفاظ على موقفها الحيادي حتى ينسى لها القيام بدور المصالحة بين الفريقين المتنازعين.

¹ - اسمه أكلي مقران، ولد في 7 مارس 1911 بقرية بوزقن بتبزي وزو واصبح سياسيا سنة 1955، ثم ضابط أول ثم ضابط ثاني ونائب سياسي للعقيد عميروش، وقائد الولاية الثالثة ابتداء 1957 ينظر: بحجي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، ط2، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 357.

الفصل الثاني: مظاهر الأزمة

- المبحث الأول: قضية الطيار الفرنسي وانعكاساتها على العلاقة بين قادة الثورة
- المبحث الثاني: انسحاب ممثلي قيادة الأركان من لجنة المفاوضات
- المبحث الثالث : أثر طرابلس الأخير في تعميق الأزمة بين القادة
- المبحث الرابع: انقسام قادة الثورة إلى كتلتين - مؤيدة ومعارضة لهيئة الأركان

المبحث الأول: قضية الطيار الفرنسي وانعكاساتها على العلاقة بين قادة الثورة:

كان لإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود من طرف قيادة الأركان من دون شك أثر إيجابي عموماً على حالة القوات النفسية وعلى روحها القتالية، فقد تمت استعادة النظام والانضباط، وتم تحسين حالة التسليح وتموين الوحدات القتالية، وتم فرض مزيد من العرامة في التسيير المادي والمالي لمناطق العمليات والفيالق، وتضاعفت الهجومات على خط شال المكهرب وضد الطرق الفرنسية المكلفة بحراسته¹.

وكانت أخبار الخسائر المادية والبشرية وفي صفوف الجيش الفرنسي ترد يومياً إلى قيادة الأركان ومنطقتي العمليات للشمال والجنوب بفضل جهاز تنصت وضعته أجهزة كل منهما للاتصالات، وكان لهذه المعلومات بعد ذلك انعكاسات على مسؤولي الوحدات التي قامت بتلك الهجومات، وقد كانت النتائج مشجعة، وزادت عمليات مضايقة الجيش الفرنسي. وكانت تضاف إلى الهجومات التي يقوم بها قادة الفيالق بمبادرة منهم عمليات واسعة تقررها قيادة الأركان أو قيادة منطقة العمليات المعينة والتي كانت تتطلب المشاركة المتزامنة لعدة فيالق سندها كتائب ثقيلة مزودة بأسلحة ثقيلة بعيدة المدى هذه الانتصارات العسكرية التي سجلتها وحدات جيش التحرير الوطني المتوقعة في الحدود اعترفت بها السلطات الفرنسية.

وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه قادة الأركان بتعزيز القوات التي تتوفر عليها في الحدود، كانت تنوي أيضاً توسيع سلطتها إلى الولايات بالداخل. وهنا اصطدمت قيادة الأركان برفض من اللجنة الوزارية المشتركة للحرب².

ولما كان كريم بوصوف بن طوبال يتمتعون بسلطتهم داخل الحكومة المؤقتة وتساندهم الولايات فإنهم كانوا يفكرون في قصر صلاحيات قيادة الأركان على الوحدات المتوقعة في الخارج فقط، وقد كان يحتدم الصراع في هذا الشأن بين اللجنة الوزارية المشتركة للحرب وقيادة الأركان على مر الشهور.

وكانت رغبة اللجنة الوزارية المشتركة للحرب هي أن تبقى سيدة الوضع، سواء في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة الجزائرية، أو في المجال العسكري حيث إن كريم بوصوف بن طوبال كانوا لا يزالون يتحكمون بمعظم الولايات.

¹ - اعيد الحميد براهيم، في ظل الازمة الجزائرية، (1908-1999)، ط1، الفهرسة أثناء النشر، اعداد مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 50.

² - المصدر نفسه، ص 50

وبدأت اللهجة تتصاعد بين الهيئتين، لأن كل واحدة بقيت متشنتة بموقفها وهكذا أخرجت اللجنة الوزارية المشتركة للحرب قيادة الأركان وذلك بأمرها بالدخول إلى الجزائر قبل نهاية شهر مارس 1960 كانت قيادة الأركان توجد في وضعية متناقضة، فمن جهة نجد سلطتها محصورة في جيش التحرير الوطني في الخارج من دون الولايات، ومن جهة أخرى تلقت إنذار للاستحقاق بمواقع المقاومة وقيادة جيش التحرير من داخل البلاد¹.

كان الفخ المنسوب لقيادة الأركان كبيرا، وهكذا بدأ رهان القوة بين الهيئتين، فأبقت القيادة الأركان على مقرها في غار دماء على الحدود الجزائرية-التونسية، إن السياق إلى السلطة قد انطلق آنذاك بين أعضاء قيادة الأركان والقيادة الثلاثية المكونة من كريم وبوصوف وبن طوبال، والخلافات بين قيادة الأركان واللجنة الوزارية المشتركة للحزب بدأت تتولى خاصة فيما يتعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير في الداخل وعلى الحدود، وكذلك التموين بالسلاح وحجم المساهمات المالية المرصودة لجيش التحرير... إلخ.

باختصار فإن الخلافات بين الهيئتين كانت تمس الجوهر كما تمس الشكل في ما يخص تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة المتعلقة بزيادة قوة جيش التحرير وتدعيم الثورة².

في هذا السياق وقعت حادثة سوف ترسخ التناقضات جاعلة حدة التوتر تزدادا بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ففي جوان 1961 أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية فوق مركز التدريب بواد ملاق حيث كانت تقوم بمهمة استطلاعية وتم أسر طيارها. فطلبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قيادة الأركان تسليم الأسير إلى السلطات التونسية، رفضت قيادة الأركان بالتدخل عسكريا ضد جيش التحرير إن لم يسلموها هذا الطيار حيا أو ميتا، وأمام إلحاح اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، قرر بومدين (الذي بقي محافظا في تلك اللحظة على علاقة طيبة يشوبها الحذر مع بوصوف، رئيسه السابق) لوحده تسليم الطيار الأسير من دون استشارة زميله الرائد منجلي وقايد. وقد طلب هذان الأخيران من بومدين تفسيرها لفعله³.

¹ - لونسى ابراهيم، الصراع السياسي خلال عهد بن بلة، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 16.

- ينظر الملحق رقم 03.

² - لونسى ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 95.

³ - عبد الحميد ابراهيمي، المصدر نفسه، ص 52.

لقد أبرزت هذه الحادثة علانية اختلاف التصورات داخل قيادة الأركان. فمن جهة كان بومدين الحذر والهادئ والمتصبر بالعواقب يريد تفادي كل مواجهة مع الحكومة المؤقتة ومداراة بوصوف وبن طوبال، ومن جهة أخرى كان علي منجلي وقايد أحمد. رغم اختلاف طباعها يمتازان بمراج اندفاعي وقتالي متحمس.

فكانا لا يخشيان المواجهة مع الحكومة المؤقتة وهكذا بدأت قيادة الأركان في شن حملة على الحكومة المؤقتة في اتجاهين:

أولاً - على مستوى الجيش: فقد تم إعلان قيادة منطقتي العمليات بالشمال والجنوب وكل قادة الفيالق عن خطورة الأزمة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، حيث اتهمت قيادة الأركان بالتسبب في الحاق الضرر المعنوي بالجيش بإهانته. واستنكرت وقوف الحكومة الجزائرية إلى جانب الحكومة التونسية في قضية الطيار الفرنسي مبتعدة عموماً بذلك على الثورة بتصرفها وسلوكها البرجوازي، وقد نجحت قيادة الأركان بتعبئة مسؤولي جيش الحدود في موقف تضامن وتوحد ضد أهداف الحكومة التي جرى اعتبارها انحرافية، ومن جهة أخرى تم شن حملة من الطبيعة نفسها في أوساط اللاجئيين الجزائريين لتفويض سلطة الحكومة المؤقتة¹.

كانت الأزمة بين الهيئتين تزداد تفاقماً مع مرور الأيام والأسابيع، ففي جويلية 1961 عقدت قيادة الأركان اجتماعاً بمقرها في غار دماء دعا إليه أعضاء قيادتي منطقتي عمليات الشمال والجنوب وكل قادة الفيالق والكتائب الثقيلة.

وخلال هذا الاجتماع العلني، وبعد قيامهم بتحليل الوضعية وإبرازهم لطبيعة الأزمة الموجودة بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير الجزائري أبلغ أعضاء قادة الأركان مسؤولي جيش التحرير الحدود قرارهم بتقديم استقالتهم للحكومة المؤقتة، وطلبوا منهم أن يلزموا الحيطة والحذر وأن يحافظوا على وحدتهم في غيابهم والكل كان يعلم أن ذلك ليس سوى مناورة وليس استقالة فعلية.

¹ - عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص 53.

وخلال هذا الاجتماع قد اكتفى بومدين بافتتاح الجلسة وتلفظ بكلمات بلهجة خفيفة بوجه خاص قبل إحالة الكلمة إلى منجلي¹ وقام هذا الأخير بفضح تصرفات الحكومة التي وضعها بأنها تناقض المصالح العليا للثورة مستندا إلى حجج دقيقة وفق تسلسل منطقي لإبراز نية الحكومة المؤقتة في إضعاف جيش التحرير الوطني وقيادته.

وفي الحقيقة فإن المحرض الأساسي على الموافق الثورية لقيادة الأركان ضد اللجنة الوزارية والحكومة المؤقتة لم يكن سوى علي منجلي يسانده قايد أحمد، على عكس بومدين الذي كان فاترا ودقيقا في الحسابات وكان يتحرك إلى الأمام بحذر كبير.

لقد ركز بومدين هجوماته ضد كريم بلقاسم والحفاظ على العلاقة الطيبة، ولا سيما على بوصف رئيسه السابق الذي لم يتعد عنه إلا عام 1962 عندما تمت القطيعة بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة بعد تربع جيش الحدود فعليا على السلطة².

المبحث الثاني: انسحاب ممثلي قيادة الأركان من المفاوضات: بعد تأزم الوضع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة أصدر بن يوسف بن خدة قرار باسم حكومته بتاريخ 03 جوان 1962 يقضي بعزل أعضاء قيادة الأركان العامة وتخفيض رتبهم وهو القرار الذي اعتبره العسكريون بالخطأ التقديري³.

خاصة وأن القرار الصادر باسم الحكومة المؤقتة يدعو جميع إطارات وأفراد جيش التحرير الوطني المتواجد على الحدود الشرقية والغربية للبلاد بعدم الإمتثال لأوامر الأركان العامة. ويعد ذلك في نظر الباحثين والمتابعين تعقيدا للوضع ودعوة إلى تماسك صفوف العسكريين ضد الحكومة المؤقتة⁴.

¹ - أسر علي منجلي في ما بعد بأن النقاش قبل الاجتماع بقيادة الفيالق كان عاصفا بين أعضاء قيادة الأركان، فهم لم يكونوا يتقاسمون وجهات النظر نفسها، والضغطات التي مارسها منجلي الثوري المقتنع والصادم والرزين، وضغوطات أحمد قايد المتحمس والمحتدم جعلت بومدين يجهد بالبكاء، ينظر: عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص 52.

² - المصدر نفسه، ص 53.

³ - يشير بن يوسف بن خدة إلى عزل أعضاء قيادة الأركان العامة، وتخفيض رتبهم العسكرية، لكنه لم يرد في كتابه توقعات أعضاء الحكومة، ينظر: بوحموم أمجد، المرجع السابق، ص 148.

⁴ - Ben Youcef Ben Khadda, Op cit, p 112.

وهذا في الوقت الذي أصبحت فيه قيادة الأركان العامة للجيش هي القوة الأساسية في البلاد والتي عبر عنها الشاذلي بن جديد: (هي القوة الوحيدة في الساحة القادرة على حسم أي موقف، بفضل تماسك وانضباط جنودها والتفاهم حول قيادتهم).¹

مما مكن بومدين من إعطاء تعليماته إلى كل الوحدات المتواجدة في الخارج بتاريخ 02 جويلية 1962 يدعوهم إلى التقيد بأوامر المسؤولين دون سواهم، وأن يتأهبوا للدخول إلى العاصمة، كما طمأنهم بأن الهيئة الوحيدة التي من صلاحياتها تعيين قادة الهيئات المركزية هو المجلس الوطني للثورة دون سواء.²

وبهذا يمكن القول بأن قرار عزل أعضاء قيادة الأركان العامة لم يحظ باجتماع وزراء الحكومة المؤقتة التي لم تعد لها أية سلطة على الوزراء الخمسة الذين كانوا معتقلين، وبالتالي فإن ذلك القرار الصادر باسم الحكومة لم يكن له أي صدى في الواقع منذ اجتماع طرابلس الأخير، ولم يكن للرئيس بن خدة ولا حتى الباءات الثلاثة أي مكانة في أوساط جيش الحدود، وربما أن قرار عزل أعضاء قيادة الأركان أعطى نتيجة في غير صالح بن خدة، حيث استغل من طرف بومدين لتوحيد صفوف جيش الحدود أكثر ومن ثم الإعداد لفترة ما بعد الثورة.³

وإذا كانت الحكومة المؤقتة قد اعترفت بالمكتب السياسي في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 جويلية 1962 بالشكل الذي يتم اقتراحه في اجتماع طرابلس شريطة أن يصادق عليه المجلس الوطني، وفي 30 جويلية، تقدم بن خدة بتصريح موجه إلى كل القادة الجزائريين والداعي إلى تجسيد مبدأ التعاون والانسجام بين مختلف الهيئات الوطنية بغية حل المشاكل الناتجة عن الحقبة الاستعمارية وتلك المترتبة عن تباين المواقف بين الهيئتين السياسية والعسكرية للثورة، وهو ما سيؤدي إلى انعكاس سلبي على البلاد في مطلع استقلالها.⁴

إلا أن ذلك لم يوقف الانتقادات الموجهة من طرف أعضاء قيادة الأركان نحو الحكومة المؤقتة إذ كانت ترى بأنها خانت الثورة ليس بقبولها تلك التنازلات فحسب، بل لأنها كانت ترغب كذلك في إقامة نظام برجوازي.⁵

¹ - الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 190.

² - علي هارون، المصدر السابق، ص 83.

³ - مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 188-189.

⁴ - سعد دحلب، المصدر السابق، ص- ص 184-193.

⁵ - عبد الحميد ابراهيمي، المصدر السابق، ص 57.

لقد كان هناك شحن السياسي والعسكريين المتحالفين مع بن بلة وبومدين من أجل الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن، لكون هذا المشروع كان أحد الطموحات الأساسية لقيادة الأركان منذ تأسيسها سنة 1960 وفي مطلع الاستقلال وجدت الفرصة متاحة لتنفيذه وليس بوسعها التراجع عنه. ومهما كانت نوايا أعضاء الحكومة المؤقتة الذين كانوا يرون بأنهم هم الأولى بقيادة الثورة في جميع المجالات وكل الهيئات الوطنية سواء كانت في الداخل أو الخارج يجب أن تخضع لهم والتي كثيرا ما اصطدمت مع مواقف أعضاء قيادة الأركان العامة للجيش الذين اعتبروا أنفسهم هيئة مركزية لها السلطة المطلقة على جيش التحرير الوطني ولا ينازعهم في ذلك سوى المجلس الوطني الذي سبق وأن حدد مهامهم وصلاحياتهم¹.

لقد كان النزاع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان حول اتفاقيات إيفيان إلى المواجهة وكان الصراع على السلطة بعد الاجتماع الوطني للثورة للموافقة على اتفاقيات إيفيان².

وقد تعقدت الأزمة التي كانت في أوجها نظرا لأن قادة جبهة التحرير وأعضاء الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كانوا ينتمون إلى تيارين فكريين متناقضين³.

لقد وقع الضباط على وثيقة تطالب بعودة بومدين على رأس هيئة قيادة الأركان العامة للجيش، فاستغل بومدين هذه المطالبة كذريعة للاستقلال من الحكومة المؤقتة لأنه استلم القيادة من العسكريين وليس من الحكومة المؤقتة ويتمثل الاقتراح في ضرورة استغلال الاستقالة لإلغاء هذه الهيئة حتى لو اقتضى الأمر إيجاد منصب في الحكومة لرجل مثل هواري بومدين لتولي الشؤون العسكرية، ولكن ترجيح بن خدة في الأخذ به أدى إلى ازدياد نفوذ هيئة الأركان على قوات الحدود ودخول الأمر بها إلى أن تطلب من بخدة القيام بتصفية الباءات الثلاث⁴.

لقد أدت هذه العملية إلى زعزعت مكانة الحكومة المؤقتة في اتخاذ القرار خلال الثورة بل أصبحت تتخوف من هيئة الأركان ويتضح ذلك وإيجابيا من خلال تخوفات بن يوسف بن خدة وقاله بومدين بصريح العبارة: (إذا كانت فرصة

¹ - عبد المجيد بلخروي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي بوينون، مؤلف للنشر، الجزائر، 2011، ص 192

² - موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، اتفاقيات إيفيان من أرشيف الديبلوماسية الفرنسية 15 جانفي إلى 29 جوان 1962، د ط، تر: صادق سالم، عالم الأفكار للنشر، الجزائر، 2013، ص 479.

³ - محمد عباس، الحلم والتاريخ 1930-1962، دار الهومة، الجزائر، 2003، ص 479.

⁴ - محمد عباس، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر أحداث وقضايا شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 347

للتفاوض، يجب التفاوض ولا تضيع الفرصة فنحن للمنا أطفالا، إذ تم التوصل إلى الاتفاق يمكن لنا ننقد بعض مصطلحاتها لكننا سنطبقها)

وبهذا شرعت الحكومة في تحضير المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي والتي انتهت بتوقيع اتفاقيات إيفيان في 8 مارس 1962¹.

لكن في نفس الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تجري بين الطرفين، كانت هيئة الأركان تخطط لكيفية الوصول إلى السلطة لأنها كانت شبه متأكدة بأن الثورة قد دخلت مرحلتها الأخيرة وفي هذه الفترة عمل على التقرب من بعض العناصر في الحكومة المؤقتة والمقصود بمؤلاء السجناء الخمسة².

إلا أن هذا النزاع الذي ظل قائما بين سنتي 1959-1962 تجدد بعد إيقاف الحرب وكانت تأثيره قويا على كل الهيئات السياسية والعسكرية للثورة وخاصة على الولاية الرابعة التي أصبحت محل انتقاد من كلا الطرفين رغم التزامها الموقف الحياد كما أنها خضعت للتدخل العسكري من طرف هيئة الأركان المؤيدة من الولايات التي كانت لها علاقة تعاون مع الولاية الرابعة أثناء الثورة، وبهذا يمكن القول بأن أكثر الولايات تأثرا بأزمة طائفة 1962 هي الولاية الرابعة.

المبحث الثالث: أثر مؤتمر طرابلس الاخير في تعميق الازمة بين القادة

التعريف بالمجلس الوطني للثورة: هو الهيئة العليا لجهة التحرير الوطني بين دورتي المؤتمر³ ويمثل دور البرلمان لجهة التحرير الوطني، وهو بذلك مجلس تشريعي، ورمز للسيادة الوطنية⁴، وينعقد في دورة عادية مرة واحدة في السنة يطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي توجه الدعوات إلى أعضاء المجلس، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن ينعقد بحضور أعضائه زائد

¹ - لوينسي رابح، المرجع السابق، ص 55.

² - Fare Boubekeur, Mes Pensés Rèvolutionnaires Algerie (1954-1962), Dar El Kitab El Arabie, Alger, 2000, P148.

³ - يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، القسم3، (وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962)، دار الغرب للنشر، دت، ص 60.

⁴ - بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص74.

واحد، وفي حالة المداولات فإنها تعد سارية المفعول إذا حضر 12 عضو من مجموع أعضاء المجلس سواء من الأعضاء الدائمين أو الإضافيين¹. على أن يوجد ثلث أعضاء المجلس داخل التراب الوطني²

ويراعي في ذلك تعميق أعضاء المجلس تمثيل كل ولاية تاريخية وتمثيل المنظمات الجماهيرية المنضوية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، و كذا فيدراليات الثورة في كل من فوضنا، تونس والمغرب، بالإضافة إلى تمثيل الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني.³

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نبرر نقاط الاختلاف والاتفاق وتداخيات مسألة هامة عرفت بأزمة ضيق 1962، وهي التي شهدتها الجزائر قبل استقلالها. وعندما لاحت تباشير فجر الاستقلال، كان لزاما على قادة الثورة في الداخل والخارج الاجتماع لرسم الخطوط العريضة لمرحلة ما بعد الاستقلال، وسبيل الاستقلال من الثورة إلى الدولة، فكان اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ما بين 25 ماي و7 جوان 1962 والذي كان من أهم مقرراته الفصل في مشروع المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال. سنأخذ كنماذج للدراسة خصر شخصيات ثورية شاركت بقوة في أحداث هذه الأزمة وسجلت معطيات هذه المرحلة في كتب تاريخية، هي عبارة عن مذكرات وشهادات حية ستكون مجال للدراسة والتمحيص، ولم يكن اختيار هذه الشخصيات اعتباطيا أيضا أن غزارة المعلومات الموجودة في كتبهم كانت وراء هذا الاختيار التي سنحاول أيضا أن نجري مقارنة ما بين ما جاء فيها من ملاحظات .

- حاول علي كافي⁴ في مذكراته أن يبرز بعض القضايا الشائكة والمتعلقة بأزمة صيف 1962، فتحدث عن مؤتمر طرابلس واعتبره الاجتماع الذي بقي معلقا إلى اليوم، وأنه آخر اجتماعات الثورة في طرابلس، كما ذكره بمقولة الشهيد زيغود يوسف حين قال: "الاستقلال سنحصل عليه، أما الثورة فقد انتهت" إذن الغائب الأكبر في نظر علي كافي هي روح أول نوفمبر.⁵

¹ - Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et Réalité Des Origines a la Prise Du Pouvoir 1945-1962, ed , NAQD -ENAG, Alger ,1993 p165.

² - يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص 61.

³ - أمجد بوحوم، المرجع السابق، ص 102.

⁴ - ولد علي كافي بالحروش عمالة قسنطينة سنة 1928، التحق بصفوف الثورة عام 1955، وكان ممثل الولاية الثانية في اشغال مؤتمر الصومام، تقلد قيادة الولاية الثانية ما بين 1956-1957 وبعد اغتيال محمد بوضياف، عين مكانه إلى غاية 1994، ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 235.

⁵ - علي كافي، المصدر السابق، ص 285.

- وأشار إلى أن الاجتماع توفرت فيه لأول مرة شروط الحضور الاجتماعي للأعضاء، وتمت المصادقة على مجتمع طرابلس دون أية معارضة، وما يجب ملاحظته هنا، هو أن المجتمعين اتفقوا على البرنامج واختلفوا حول الأشخاص¹.

- ويعلق الرائد لخضر بورقعة² عن الصراع والخلاف القائم بين قيادة الثورة والذي استفحل أمره خلال مؤتمر طرابلس وبعده، أما ما حدث بعد ذلك كان شبه انقلاب عسكري على الحكومة المؤقتة، جعلت الولاية الرابعة تقف منه جانبا حياديا³.

ويعد سعد دحلب⁴ في معالجته الأزمة جبهة التحرير حول التساؤل على من تقع المسؤوليات؟ إلا أن الأزمة كادت أن تعصف بمستقبل الجزائر وأن أحمد بن بلة هو المسؤول الأول والأساسي على هذه الأزمة، ويصر على أن خيبة الجزائريين كانت كبيرة، فلم يأت الزعماء الخمسة بشيء بناء، وعض أن يدعوا سلطة جبهة التحرير الوطني في فجر الاستقلال، وتحديد ثقة الشعب والبلدان الصديقة فقد أجبروا المجلس الوطني على مناقشة مسائل زائفة في مؤتمر طرابلس واشتغلوا في النزاعات الشخصية⁵.

وتجدر الإشارة هنا أن بن يوسف بن خدة بصفته أحد أطراف النزاع الذي حدث خلال اجتماع طرابلس قد شخص الازمة وأرجعها إلى أربعة عناصر:

1- مقر القيادة في الخارج: ففي نظر بن يوسف، فإن هذه المؤسسات (لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة

وجبهة التحرير الوطني) المتواجدة في الخارج هي التي سيطرقت على السلطة واحتكرت الثورة لصالحها وافتعال الولاياتية سنة 1962، إذ أرادت كل ولاية العمل لمصالحها الخاصة.

¹ - المصدر نفسه، ص 288.

² - ولد بورقعة بالمدينة 1933، التحق بصفوف الثورة 1956 بالولاية الرابعة عين عضو في المجلس الوطني للثورة لهم بمحاولة الانقلاب على بومدين. ينظر لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 05.

³ - المصدر نفسه، ص 81.

⁴ - ولد بقصر الشلالة سنة 1918، عين في أوت 1956 من قبل مؤتمر الصومام عضوا في مجلس الثورة، كان عضو في مختلف تشكيلات الحكومة الجزائرية ثم تقلد وزير الخارجية، توفي سنة 2000. ينظر رضا مالك، الجزائر في إيفيان 1956-1962، ط1، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2003، ص 375.

⁵ - Saad Dahleb, Pour L'indépendance De l'Algérie Mission Accomplice, Ed Dahleb, 1990, P 180.

2- أولوية العمل العسكري على السياسي: لقد كان كل من كريم بلقاسم، وبوصوف، وعبد الحفيظ يؤثر على قيادة ولايته ولكن بعد عشرة أشهر من ممارسة الحكومة المؤقتة لمهامها، وجدت صعوبة كبيرة في الاتصال بالداخل نظرا لمشاكل جيش التحرير.

3- غياب أخلاقيات الجهاد: إن أزمة 1962 ليست انتصارا إيدولوجية على أخرى أو سياسية على أخرى وأن مشروع ميثاق طرابلس 1962 هو الذي حدد اشتراكية الجزائر وأحادية الحزب بموافقة جميع أعضاء المجلس الوطني دون استثناء.

4- الصراع الإيديولوجي والثقافي: تضمن جدول أعمال اجتماع طرابلس بندين هما:

أ- إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الجزائر الجديدة.

ب- انتخاب قيادة جديدة.

ويؤكد بن خدة في إطار تحليله لأزمة ضيق 1962، بأن كل من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة لم يحضروا برنامجا كما بعد الاستقلال وخاصة المسائل المتعلقة بتنمية الجزائر المستقبل، لأن ميثاق طرابلس، أكد فقط على النهج الاشتراكي والاحادية الحزبية¹ كما أكدت الولاية الثانية بأنها واعية بلعبة التسابق نحو من يتسلط على الداخل، فأكدت قبل ذهاب قادتها إلى طرابلس ضرورة التحلي باليقظة وروح المسؤولية من خلال التأكيد على المحافظة على مسؤوليات الثورة كما هي (الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة) كما يجب الإبقاء عليها إلى غاية تنظيم مؤتمر حقيقي يضبط الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للأمة الجزائرية وهذا حسب ما تضمنه كلام قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر (صوت العرب)².

-اجتماع زمورة³:

نتيجة للانسداد الذي ميز العلاقات بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة عقد اجتماع زمورة بالولاية الثالثة

¹ -Benyoucef Benkhada, Op Cite, P-P 74-87.

² -علي كافي، المصدر السابق، ص 286.

³ -وهي بلدة صغيرة تابعة حاليا لولاية بوعرييج، وكانت تابعة إقليميا للولاية الثالثة، وهي تقع في مفترق الطرق بين ولايات تاريخية هي الأولى، الثانية، الثالثة. ينظر: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 142.

يوم 24 و25 جوان 1962 حضره كل من مُجَّد بوضياف، كريم بلقاسم وعلال الثعالي، بالإضافة إلى قادة الولايات الثانية، الثالثة، الرابعة ومنظمة الجزائر المستقلة وكان تمثيلها كالتالي:

- الولاية الثانية، بقيادة العقيد صالح بوبنيدر.

- الولاية الثالثة: بقيادة العقيد أكلي مقران (مُحمد أولحاج)

- الولاية الرابعة: بقيادة يوسف الخطيب.

- منطقة الجزائر المستقلة: بقيادة الرائد رابح زيراري (عز الدين)

- فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا: بقيادة عمر بوداود¹.

ويثير مُجَّد حربي في كتابه أرشيف الثورة الجزائرية إلى حضور فدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس² إلا أن توقيع ممثل الفدرالية لم يرد في محضر الاجتماع الذي أدرجه بن يوسف بن خدة في كتابه أزمة صائفة 1962 ولم يشير إلى عمر بوداود ممثل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا³.

وسجل الحاضرون في هذا الاجتماع خطورة الموقف الذي تمر به البلاد الناتج عن تشنج العلاقات بين الهيئتين المركزيتين السياسية والعسكرية وهو ما حتم على قادة الهيئات المجتمعة السعي لإيجاد الحلول مشرفة للوضع الذي يندر بالخطر، خاصة في غياب المساعي التي تهدئ الوضع بين الهيئات القيادية التي أصبح همها البحث عن السبل المؤدية إلى السلطة ومن أجل ذلك أصدر المجتمعون القرارات التالية:

- إنشاء لجنة تنسيق بين الولايات التي حضرت الاجتماع قصد التشاور فيما بينها واتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لطبيعة المرحلة.

- دعوة أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الوحدة وتجنب كل مظاهر الصراع، ريثما يتم تشكيل المجلس التأسيس حفاظا على وحدة الأمة والتراب الوطني¹.

¹ - Ben Youcef Ben Khadda, Op Cite, P P 74-87.

² - Mohamed Harbi, Op Cite, p343.

³ - Ben Youcef Ben Khadda, Op Cite, p102.

- دعوة الولايات الاخرى التي لم تحضر الاجتماع بالالتحاق بلجنة التنسيق بين الولايات².

ورغم أن النصوص التي صدرت عن الحاضرين في اجتماع زمورة تشير إلى وجود فراغ في القيادة المركزية للثورة نظرا للانشقاق الذي حدث بين أعضاء الحكومة المؤقتة مما أدى إلى ضعفها أمام قيادة الأركان العامة للجيش التي تصرفت تصرفا خطيرا في الولاية الثانية وفي المنطقة المستقلة بالعاصمة، حيث دعمت الشخصيات على حساب أخرى حتى تتمكن من دعم موقفها.

خاصة وأن تلك الهيئة سبق لها وإن قدمت استقالتها سنة 1961³.

وإذا كان الحاضرون قد أكدوا على موقفهم الحيادي اتجاه الهيئات القيادية المتصارعة إلا أن هذا الموقف فهم من قبل قيادة الأركان على أنه عمل مدبر ضدها، بعدما عرض مقترح اجتماع زمورة من قبل الوفد المتشكل من ممثلي الهيئات المشاركة في الاجتماع وهم:

الرائد رابح زيراري (عز الدين) عن منطقة الجزائر المستقلة.

الرائد أحمد فتال (حميمي) عن الولاية الثالثة.

أزرقى حرموش (الدكتور سعيد) عن الولاية الرابعة.

عمر بوداود، عن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

واستقبل الوفد من قبل أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة، هم بن يوسف بن خدة، أحمد بن بلة، محمد خيضر،

ولخضر بن طوبال⁴.

¹ - علي هارون، المصدر السابق، ص-ص 71-73

² - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، ط1، دار البصائر الجديدة الجزائر، 2013، ص450.

³ - محمد تقيّة، المصدر الرمز والمآل، المصدر السابق، ص 589.

⁴ - يرى علي هارون بأن العضو الرابع لأعضاء الحكومة الذين استقبلوا وفد لجنة ما بين الولايات هو كريم بلقاسم. ينظر: علي هارون،

المصدر السابق، ص 75.

وأعضاء آخرون من المجلس الوطني، ويشير عمر بوداود بأن هذه الزيارة التي قام بها وفد لجنة ما بين الولايات إلى تونس لمقابلة أعضاء الحكومة كان بهدف لم الشمل واحتواء الأزمة الدائرة بين الهيئات المتصارعة، إلا أن ذلك المسعى لم يتحقق فقام خيضر بتقديم استقالته من الحكومة المؤقتة وتوجه إلى المغرب، في حين توجه أحمد بن بلة في طائرة خاصة إلى مصر¹.

وبذلك لم تحقق مساعي الصلح التي أراد اجتماع زمورة القيام بها للتقليل من حدة الأزمة التي كادت أن تفرق بين قادة الثورة الهدف المنشود منها، وفي وقت كنت فيه البلاد في حاجة إلى المزيد من الوحدة والتضامن². ولعل السبب الحقيقي في ذلك هو أن الاجتماع وقع في وقت كانت فيه مختلف الترتيبات للوصول إلى السلطة قد تمت.

وهي أن أحمد بن بلة كان قد تأييد الشخصيات السياسية والعسكرية له كما كان قد أعد المكتب السياسي الذي يستولى عملية تشكيل المجلس التأسيسي والاعداد لدستور الجزائر المستقلة ومن ثم الانتخابات الرئاسية، فكيف يمكن بعد هذا انقبل اقتراحات تأتي من الداخل وخارج الدوائر المؤيدة لبنة، ثم أنه ليست هذه المرة الأولى التي ترفض فيها اقتراحات الداخل، فقد سبق ذلك اقتراحات العقءاء الأربعة سنة 1958 وكذلك الاقتراحات التي تقدم بها قادة الولاياتين الثالثة والرابعة الحكومة المؤقتة شأن مشاركة قادة الولاية التاريخية في القضايا المصرية التي تم الثورة.

ورغم أن اجتماع زمورة كان هدفه لم الشمل واحتواء الأزمة القائمة بين القيادات السياسية والعسكرية، إلا أن كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة للجيش نظرت للاقتراحات الصادرة عن ذلك الاجتماع على أنها موجهة ضدها، وأنه من غير الممكن أن تأخذ بالآراء الصادرة عن قادة الداخل وهو ما أدى إلى عدم الأخذ بها، مهما أدى إلا استمرارية الأزمة.

ونظرا لكون الصراع الدائر بين الهيئات المتصارعة على السلطة سيدفعها بالضرورة إلى اقتحام المجال الجغرافي للولاية الرابعة ودفعها إلى التحيز لأحد الأطراف أو مجابتهها معا، وهو ما يتناقض مع مبدأ الحياد الذي كانت قد التزمت به، مما جعلها تلجأ إلى مضاعفة الجهود من أجل حل الأزمة سياسيا الأمر الذي يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة رفقة النقيب أرزقي حرموش. (الدكتور سعيد) يتجهان إلى المغرب بتاريخ 7 جويلية 1962 لمقابلة بن بلة ومحمد خيضر بالرباط³.

¹ - Ben Youcef Ben Khadda, Op Cite , p22.

² - محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 115.

³ - محمد صابكي، المصدر السابق، ص 513.

بهدف تطويق الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة والمشرقة، إلا إن تباين المواقف بين قيادة الولاية الرابعة الراغبة في احلال الصلح بين طرفي الازمة والبحث عن الأساليب السلمية لتفادي انفجار الوضع السياسي والعسكري في وقت كانت فيه البلاد في أحوج ما يمكن إلى اتحاد كل الاطراف، وبين موفق بن بلة وخيضر اللذان كانا يعتقدان بأنهما قد ضمنا تشكيل المكشف السياسي الذي يؤهلها للوصول للسلطة، خاصة بعدما تمكنا من كسب دعم الولايات الأولى، جزء من الثانية، جزء من الثانية، الخامسة والسادسة، وبالتالي لم يكونا في حاجة إلى مساعي الولاية الرابعة. إلا أن ذلك لم بضمن من جهود قادة الولاية الرابعة الذين نظموا اجتماعا لقادة الولايات بهدف البحث عن الحلول الممكنة وجعل قادة الداخل يتحملون مسؤولياتهم وعقد الاجتماع بمدينة الشلف بتاريخ 15 جويلية 1962، التابعة اقليميا للمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة التي كانت تحت قيادة النقيب عبد الرحمان كريمي (المدعو مراد) وحضرت الاجتماع الشخصيات التالية :

- الولاية الأولى: مثلها الطاهر الزبيري .
- الولاية الثانية: مثلها صالح بوبنيدر¹ .
- الولاية الثالثة: مُجَّد والحاج .
- الولاية الرابعة: مثلها يوسف الخطيب .
- الولاية الخامسة: حدو بوحجر .
- الولاية السادسة: مثلها مُجَّد شعباني² .

وبذلك يعد هذا الاجتماع هو الوحيد الذي حضره كل قادة الولايات داخل التراب الوطني، ودام لمدة ثلاثة أيام كاملة ، وكان بالإمكان أن تتخذ فيه الإجراءات اللازمة لحل الأزمة .

المبحث الرابع: انقسام قادة الثورة إلى كتلتين مؤيدة ومعارضة لهيئة الأركان: منذ 1960 كانت هيئة الأركان تعلم أنها تملك القوة المادية الضرورية للدخول إلى العاصمة بعد الاستقلال، وكانت واعية في الوقت نفسه أن أعضاءها لم

- ينظر الملحق رقم 05.

¹ - يرى عبد الرحمان كريمي قائد المنطقة الثالثة التي احتضنت بان الولاية الثانية ممثلة بقائدين هما قائد الولاية الثانية صالح بوبنيدر، الرائد العربي بن رجم، أي أن الولاية مثلت بوفدين متناقضين متنافرين حسب رأيه (عبد الرحمان كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، ص 174) في حين يرى الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى بأن الذي مثل الولاية الثانية هو قائدها صالح بوبنيدر وذلك لأن اجتماع القادة بالشلف تم يوم 15 جويلية والاطاحة ببوبنيدر تمت ليلة 24 إلى 25 جويلية 1962. ينظر: الطاهر الزبيري، آخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص- ص 286- 293.

² - عبد الرحمان كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، دار الامة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 170.

يكن لهم آنذاك الثقل السياسي، والنضال الضروري وبالتالي لا بد من تخطيه ولو لفترة قصيرة تضمن على أنظمتها شيئاً من المشروعية والتمثيلية في الداخل، وتسهل عمليات الاعتراف وإقامة التحالفات في العلاقات الدولية¹.

كان أعضاء قيادة الأركان ومساعدوهم المباشرون ينتمون إلى جيل القادة العسكريين اللذين برزوا أيام الحرب التحريرية، ولم يكونوا من مؤسسي جبهة التحرير ولا بد من إطارات الحركة الوطنية المعروفة قبل 1954. فكان من المفيد لهم ومن الضروري أن يجدوا "رأس القائمة" شخصية سياسية تتوفر فيها مقاييس معينة في نظرهم لتوفير التزكية السياسية والشرعية الثورية التاريخية لحكمهم.

في البداية أرسل هواري بومدين السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف، لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض عرض بومدين، فلجأ بوتفليقة إلى بن بلة الذي كان يحظى بدعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر فوافق بن بلة على هذا العرض.

تمت الصفقة في بداية جانفي 1962 بين قيادة الأركان وأحمد بن بلة من أجل اتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة والدعم المتبادل في مسيرة السلطة، وعندما قام كريم وبن طوبال بزيادة الخمسة في 03 فيفري وأطلعهما خيضر و آيت أحمد خلى خلافتات السجناء وعلى تفاهم بن بلة² وهيئة الأركان.

ومن بين المؤرخين الذين تناولوا الموضوع كان حربي الوحيد الذي فسر تفضيل بومدين لبن بلة للأمن بوضياف على حد قوله كان قد تحالف مع كريم بلقاسم.

لقد سعت هيئة الأركان لكسب ومساندة بعض الولايات التي كانت تبدو مترددة أو أقرب إلى الحياد، وقامت في هذا الصدد بعدة محاولات في اتجاه:

أ- قائد الولاية الأولى الطاهر الزبيري: الذي رفض في البداية فكرة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان باشمئزاز، وكان بذلك أقرب إلى الحياد، وعند الخروج إلى تونس بعد وقف القتال كان يميل تلقائياً إلى بوضياف، لكن صديقه السعيد أعبيد من مجلس قيادة المنطقة الجنوبية على الحدود الشرقية تمكن من استمالة ليجد نفسه في صف بومدين وبن بلة.

ب- قائد الولاية الخامسة: العقيد حدو بو حجر(سي عثمان): بواسطة الحاج بن علة¹.

¹ - بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 516.

² - بن بلة ولد في 1918 في مغنية، انضم إلى حزب الشعب قاد الجبهة حول مسألة التحالف وقضايا القيادة، كان عضواً في المجلس الوطني الثورة، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائري سنة 1962. ينظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 103.

ج- الولاية السادسة: بقي بومدين خمسة عشر يوما في مدينة "طاورة" بسوق أهراس، ثم ذهب معه رفقة سعيد أعبيد لمقابلة العقيد شعباني قائد الولاية السادسة².

وقد أبدى قائد الولاية غضبه من الحكومة المؤقتة وتشدد على ضرورة توحيد قيادة الجيش، ومن خلال هذا اللقاء ضمن العقيد بومدين وقوف الولاية السادسة إلى صفه في صراع مع الحكومة المؤقتة.

د- بالإضافة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية السابق ومُجدي سعيد قائد أركان المنطقة الشرقية قبل توحيد هيئة الأركان وأعمار أو عمران القائد الأسبق للولاية الرابعة³.

2- المؤيدون للحكومة المؤقتة: فالحكومة المؤقتة هي الأخرى سعت إلى كسب ومساندة بعض الولايات والتي

صفت كل من كريم بلقاسم الوزير السابق للقوات المسلحة والولاية الثالثة وجزء من الولاية الثانية إذ وقف عدد من ضباط الولاية الثانية إلى جانب هيئة الأركان رغم أن العقيد صالح بونيدر قائد الولاية كان من أشد المعارضين لبومدين وبن بلة، وكان من هؤلاء الضباط الرائد العربي بن رجم الذي يتمتع بشعبية بين جنود الولاية الثانية، والتحق به الرائد رابح بلوصيف، ودعمته الولاية الأولى بكتيبة من الجنود وزودته بالسلاح والذخيرة، وزحف الرائد العربي بن رجم إلى مدينة قسنطينة مركز الولاية الثانية واعتقال بن طوبال وتحييد الولاية الثانية من الصراع بل أصبحت قواتها جنبا إلى جنب مع قوات الولايات الموالية لهيئة الأركان⁴.

كما أبدى بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وقائد الولاية الثانية محند أولحاج مساندته للحكومة.

أما الولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب فقد اتخذت موقفا معارضا من قادة الخارج بما فيهم الزعماء الخمسة وهيئة الأركان والحكومة المؤقتة، واقترحت بالمقابل أن يتولى قادة الولايات مسؤولية قيادة البلاد⁵.

¹ - مُجَّد عباس، ثوار عظماء، د ط، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 128.

² - خالد نزار، يوميات حرب، تر: سعيد اللحام، تد ومرا: غازي برو، ط1، دار الفرابي، الجزائر، 2004، ص 276.

³ - الهادي أحمد درواز، العقيد مُجَّد شعباني - الأمل والألم، ط1، دار هومة، الجزائر، ص 281.

⁴ - خالد نزار، يوميات حرب، المصدر السابق، ص 282.

⁵ - المصدر نفسه، ص 276.

الفصل الثالث:

انعكاسات الأزمة على مسار الثورة

المبحث الأول: الصراع بين الهيئتين القيادتين للثورة

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على قادة الثورة بالداخل

المبحث الثالث: الاحداث السياسية والعسكرية التي وقعت بين الأطراف المتنافسة

المبحث الرابع: حل الأزمة

المبحث الأول: الصراع بين الهيئتين القياديتين للثورة

ما كاد أعضاء الوفد الخارجي يجتمعون للنظر في قضية مؤتمر الصومام حتى وقع حادث اختطافهم الذي يعتبر اول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا في اطار اتصال بين اعضاء الوفد الخارجي وحكومة غي مولي
تم الاتفاق على عقد اجتماع بتونس العاصمة تشارك فيه دول إفريقيا الشمالية الثلاث (تونس - المغرب - الجزائر) وعندما علم السلطان المغربي بهذه المبادرة بعث رسولا إلى أعضاء الوفد يدعوهم لمقابلة في الرباط والتحدث معهم بشأن هذا الأمر فلبوا الدعوة ومضوا إلى هناك¹.

هنا تشير المصادر أن العسكريين المتحالفين مع "لاكوست" والمستوطنون هم الذين خططوا لعملية قنص الطائرة المغربية التي كانت تنقل الزعماء الجزائريين ودون إعلام حكومتهم لقد دبروا هؤلاء مخططهم بسرية، حتى تتبعت أجهزة المخابرات في الرباط والجزائر، وباريس تحركات القادة الجزائريين وقررت توقيفهم في الجو، واعتقالهم لتوجيه ضربة قاسية للثورة ولعلها دخلت في آخر لحظة لترتيب مفر الوفد الجزائري في طائرة خاصة بدل امتطاء طائرة الملكية² وقد يكون ذلك بالصدفة إذ ذكر بن بلة أن الشكوك بدأت تساور الوفد حينها لكن الوقت كان قد فات وموعد لا يفصل عنه سوى يوم واحد³.

وركبو الطائرة المغربية التي أعدتها الحكومة ظهر يوم 22 أكتوبر 1956 وكان عليها أن تمر عن طريق بالمال الإسبانية قبل التوجه إلى تونس وطلبت السلطات العسكرية الفرنسية في وهران من الأجواء الجزائرية أجبرته الطائرات العسكرية على النزول في مدينة الجزائر وهكذا تمت عملية القرصنة في الجو في سابقة خطيرة واعتقال الزعماء الأربعة (بن بلة، خيضر آيت أحمد، بوضياف) ومستشارهم مصطفى أشرف⁴.

كما اقترحت قائمة اخرى مقابل هذه تتكون من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال وسعد دحلب إلى جانب أعضاء القائمة الأولى، أما بوضياف رفض التشكيلة المقدمة من طرف أحمد بن بلة ورفض الانضمام إليها متمسكا بالحكومة المؤقتة لتعين قيادة جديدة؟ ويتساءل في ذلك لماذا الاكتفاء بسبعة أعضاء فقط؟ وماذا يعني وجود الزعماء الخمسة ضمن

¹ - فتحي ديب، جمال عبد الناصر ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984، ص 269.

² - لا يمكننا أن نتحدث الان في غياب الوثائق عن تورط جهات رسمية في عملية الاختطاف وإن كانت بعض المصادر تشر بأصابع الاتهام إلى مدير التشريعات الملكية مولاي العلوي الفقير وكذا الأمير الحسن، ينظر: فتحي الدين، المصدر السابق ص 278 .

³ - أحمد بن بلة، مذكرات احمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص 120.

⁴ - محمد طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، طلاس للدراسات والترجمة للنشر، دمشق، 1984، ص 193-196.

التشكيلة فهل السجن شرط ضروري أو كاف للعضوية؟ ولماذا مُجّدي السعيد والحاج بن عدلان غيرهما؟ وأمام هذه التطورات الخطيرة لم تجد الحكومة المؤقتة أي حل أمام ومحاولة أخيرة من رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة لحل الأزمة وحيلولة دون تطورها إلى ما لا تحمد عقباه قام بتقديم اقتراحين.

1- توسيع الحكومة المؤقتة إلى ثلاث أعضاء آخرين وهم فرحات عباس وهواري بومدين والحاج بن علا.

2- تكوين مجلس سياسي برئيسين وهما بن خدة وفرحات عباس وثلاثة نواب للرئيس وهم بن بلة وبوضياف وكريم بلقاسم إضافة على هواري بومدين ومُجّدي السعيد والحاج بن علا كأعضاء وهنا أصبح الصراع حادا ومتأزما أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد القيام بن يوسف بن خدة بإصدار قرار يخول أعضاء قيادة الأركان في 30 جوان 1962 وهو العمل الذي اعتبره بن بلة جد خطير، أما هيئة قيادة الأركان فقد اعلنت أنها قامت بها الحكومة المؤقتة غير شرعي¹.

لقد سعت الحكومة المؤقتة إلى نقل الصراع على السلطة من الخارج إلى الداخل بهدف كسب الداخل إلى جانبها، وقد قام كل من بوضياف وكريم بلقاسم بالدخول خفية إلى الجزائر في 19 جوان 1962 بالاتفاق مع رئيس الحكومة بهدف حمل الولايات على تنسيق حركتها هيئة و تكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة بهذا دخلت الحكومة الجزائر العاصمة في 03 جويلية 1962 لتستولي السلطة فيها على أمل أن تتجاوز الأمر ويبدو أن الاستقبال الشعبي² الكبير الذي حظيت به في الجزائر³، عزز لديها هذا الشعور ودفع برئيسها إلى التصريح أن الإدارة الشعبية تشكل سدا منيعا في وجه الدكتاتورية العسكرية التي حلم بها البعض ضد الحكم الفرنسي وضد الطامعين وفي 11 جويلية 1962 دخل بن بلة ومناصريه إلى الجزائر في 22 جويلية 1962.

أعلنوا عن تكوين المكتب السياسي الذي ضم عددا من الأشخاص هم: أحمد بن بلة، مُجّدي السعيد، رابح بيطاط، الحاج بن علا، مُجّدي السعيد، مُجّدي بوضياف.

وهنا بدأت الأزمة تأخذ أبعادا خطيرة بتحولها شيئا فشيئا إلى حزب أهلية خاصة بعد دخول الطرفين إلى الجزائر وينبغي الإشارة هنا إلى أن الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي لم يكن كفيلا بإخراج الجزائر من ازمته وحتى رضوخ الحكومة لأمر الواقع ايضا لم يمه الأزمه بسبب إعلان كل من بوضياف وبلقاسم عن معارضتهما لتصرفات أحمد بن بلة⁴

¹ - بلحاج صالح، أزمت جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 48.

² - لونيبي إبراهيم، الصراع السياسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 31.

³ - المرجع نفسه، ص 32.

⁴ - لونيبي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة، المرجع السابق، ص 34.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على قادة الثورة في الداخل:

إن تطور الصدام بين الهيئتين القياديتين للثورة في الخارج أدى إلى انقسام القيادة الميدانية في الداخل بصورة جعلتها تدور في شكل مجموعات معزولة عن بعضها البعض لأن قادة الولايات أصبحوا مجرد عناصر متخذة في جبهات مختلفة على نقيض الحال التي كانوا عليها من قبل من ستين فقط من بداية الأزمة الأخيرة في صفوف القيادة الخارجية للثورة عندما كان أغلب قادتها يمثلون جبهة متجانسة كقيلة بغرض تقسيمها كجزء مهم من قيادة الثورة وهذا ما يسمح بالقول بأن السنتين الأخيرتين من عمر الثورة كانتا تمثلان مرحلة تترجع كبير في مكانة وتماسك قيادة الداخل فضلا عن تفهقر أدائها الميداني في البحث عن حلول للأزمات واشتغل بالانخراط في المفاوضات عن تقديم الدعم والإسناد لها.¹

ويمكن معاينة هذا التراجع من خلال تفكك صفوف قادتها بالنظر إلى مؤشرات المعطيات المتعلقة بحجم العمليات العسكرية وإحصاء وحدات جيش التحرير في الداخل ومقارنتها بالتطور الهيكلي، العددي والإمكانات المادية عند كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان إلى تفسير فشل ولايات الداخل في فرض نفسها كقوة موازية لقيادة الثورة في الخارج خلال أزمة عامي 1961-1962 بضعفها الشديد أمام تحالف بن بلة المدعوم بهيئة الأركان، يعني أن عجز المواجهة كان هو السبب في لجوء أغلب قادة الداخل بمن فيهم القدامى منهم إلى الهرولة نحو تأييد مجموعة تلمسان وعن الضعف العسكري لولايات الداخل لم يكن عاملا أساسيا في انتصار هيئة الأركان وحلفاءها، وإنما كان انقسام مواقفها أحد الأسباب التي أدت إلى تفكك كل من الهيئة التنفيذية و التشريعية والجهاز التنفيذي والعجز عن حسم مسألة التنافس حول السلطة داخل المؤسسات السياسية.²

لأن تترجع مكانة القيادة في الداخل التي انكشفت عليها وضعيتها خلال أزمة 1961-1962 على الرغم من الدور المحوري الذي كانت تقوم به، لا يمكن تفسيره بمعزل عن الإشارة إلى النجاح الكبير الذي حققته القيادة الخارجية في احتوائها في إضعافها على الرغم من استقرار القيادة السياسية والعسكرية للثورة في المنفى في السنوات الخمس الأخيرة من حرب التحرير.

ومع منتصف عام 1962 لم تصمد وضعية قادة الداخل على ما كانت عليه قبل عام 1960 لأن الجبهة الداخلية تآكلت بشكل سريع بفعل تطورات الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وانجملت في انشقاق كبير في صفوف الولايات، انتهت نتائجه لصالح تحالف بن بلة في الخير ويمكن القول بأن تطور مسار الانقلابات على الأعقاب بالنسبة لولاء القادة الداخل اتجاه الحكومة المؤقتة انتقل خلال العامين الأخيرين من الثورة في أوت 1961 على انجاز شريحة كبيرة

¹ - عبد النور خنير، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 404.

² - المرجع نفسه، ص 405.

من عند نهاية اجتماع من الضباط القدماء الذين كانوا يشكلون جزءاً معتبراً من مجالس الولايات في مراحل سابقة من حرب التحرير إلى تأييد منافسي الحكومة المؤقتة وقد ضلت سلطة هيئة الأركان شكلية في أغلب الولايات في تاريخ وفق إطلاق النار، كما أن علاقاتها المباشرة مع الولايات الثانية والثالثة والرابعة في الفترة 1960 – 1961 كانت مثيرة للتوتر والاحتقان بسبب الاتهامات والانتقادات الشديدة التي كانت تتلقاها منها حول تقصيرها في مسائل التسليح والتموين¹. لكن يمكن القول ان التباين الشديد في الدوافع التي أدت إلى تغيير القادة لمواقفهم خلال الأزمة الأخيرة في حرب التحرير ارتبط في جوهره بامتلاك تحالف بن بلة وهيئة الأركان الخاصة غير معلنة في الاستقطاب المزدوج الذي كان يجمع بين الشهرة الشخصية لبن بلة أكثر قادة الثورة حظاً في تسويق وترويج أنفسهم إعلامياً كقادة للمواجهة السياسية في الخارج إلى جانب النجاح الكثير الذي حققه قادة هيئة الأركان في تحويل الحدود إلى قوة عسكرية نظامية تتوفر على قدر كبير من التسليح العصري والانضباط الشديد وقد انعكس على هذا النجاح فتحول إلى عنوان يحمل دلالة قوية على كفاءة ومكانة هيئة الأركان العامة وعلى رأسهم هواري بومدين.

أثر الخلاف بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان على الوضع العام للثورة في الداخل والخارج:

نظراً لمكانة كل من الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة في القيادة المركزية للثورة، باعتبارها هيأتان تنفيذيتان إحداهما سياسية والأخرى عسكرية، فإن الخلاف الذي مهدت بينهما كان له انعكاسه على باقي هيئات الثورة ومنها:²

I. علاقته بأعضاء القيادة التاريخية الخمسة:

بما أن أعضاء القيادة التاريخية المعتقلون بسجن الصحة بفرنسا يحضون بشرعية الإمداد للثورة ثم تفجيرها، وهو ما جعل قيادة الأركان العامة المتحكمة في جيش الحدود تبحث عن دعمهم السياسي، فتوجهت انظار بومدين نحو شخصية بوضياف³ التي تمتاز بالرزانة والصفاء وعدم نورطه في الصراعات السياسية التي تورط فيها بعض قادة الثورة في الخارج، إلا أن شخصية كريم بلقاسم من أجل معارضة أحمد بن بلة ثم انقسم القادة الخمسة إلى مجموعتين⁴ هما:

أ- انجاز أحمد بن بلة مُجَّد خيضر رابح بيطاط إلى قيادة الأركان العامة.

ب- بينما انحاز مُجَّد بوضياف و وحسين آيت أحمد إلى صف الحكومة المؤقتة.

¹ - عبد النور حنير، المرجع السابق، ص 407.

² - أمجد بوحوم، المرجع السابق، ص 198.

³ - Moh.Harbi, Op Cite, p 288.

⁴ - الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 27.

II. علاقته بالوضع الخارجي:

بعد انقسام أعضاء القيادة التاريخية بين مؤيدي قيادة الأركان العامة ومؤيدي الحكومة المؤقتة، لا سيما بعد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962. وخروج أعضاء القيادة التاريخية من معتقل الصحة بفرنسا، استقر أحمد بن بلة في تلمسان.¹

تم دعم من طرف الولايتين السادسة و الأولى وجيش الحدود الشرقية وهنا تم تشكيل مكتب سياسي.

علاقته بالوضع الداخلي:

بعد انقسام أعضاء القيادة التاريخية بين مؤيدي قيادة الأركان العامة ومؤيدي الحكومة المؤقتة، لا سيما بعد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 . وخروج أعضاء القيادة التاريخية من معتقل الصحة بفرنسا، استقر أحمد بن بلة في تلمسان مستندا إلى جيش الحدود الغربية وإلى جيش الولاية الخامسة مشكلا نواة لما يعرف بجماعة تلمسان.² تم دعم من طرف الولايتين السادسة والأولى وجيش الحدود الشرقية³، هذه القوة السياسية والعسكرية تمكنتا من تشكيل مكتب سياسي يتكون من :

1- مُجَّد خيضر: أمين عام للمكتب السياسي ومسؤولا للإعلام والمالية.

2- أحمد بن بلة: منسقا بين الهيئات التنفيذية المؤقتة.

3- مُجَّد بوضياف: التوجيه والعلاقات الخارجية.

4- حاج بن علة: الشؤون العسكرية.

5- مُجَّد السعيد: التربية والصحة العمومية.

6- رايح بيطاط: تنظيم الحزب والمجموعات المحلية.

وعندما أعلن المحامي أحمد بومنجل المتحدث باسم مجموعة تلمسان عن تشكيلة المكتب السياسي له في ندوة صحفية بتاريخ 22 جويلية 1962، وهو ما جعل مُجَّد بوضياف⁴ يحتج على تشكيلة المكتب السياسي ويقدم استقالته منه.

¹ - الطاهر الزبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس، المصدر السابق ، ص 187.

² - المصدر نفسه ، ص 276.

³ - الشيخ سليمان بن شنون، الأزمات الجزائرية جذورها وأبعادها، دط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 495.

⁴ - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة، المرجع السابق، ص 130.

وهنا قام بتشكيل لجنة وطنية للدفاع عن الثورة والمشكلة من مُجد بوضياف، كريم بلقاسم، محمد أولحاج، أما حسين آيت أحمد فرغم معارضته لجماعة تلمسان إلا أنه لم يكن مستعدا للتحالف مع كل من بوضياف وكريم بلقاسم لكونه كان يرى بأنه أولى بالزعامة من بن بلة وبوضياف فحين فضل بن خدة عدم التورط في حرب أهلية، رغم أنه كان معارضا لقيادة الأركان العامة في الوقت الذي كان فيه صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية أسيرا، وهذا ما يعني ان جماعة تلمسان كانت أكبر عددا وقوة بالمقارنة مع مجموعة تيزي وزو¹.

وبذلك تشكلت كتلة ثانية من الولايتين الثالثة والرابعة وبعض مناطق الولاية الثانية، وهو ما أصبح ينذر أزمة بين قادة الثورة أو ما أصطلح عليها بتسمية أزمة صائفة 1962².

رغم أن الحكومة المؤقتة تعد أعلى هيئة تنفيذية خلال الثورة التحريرية، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني حول كل القضايا المدنية والعسكرية التي لها علاقة بالثورة سواء داخل الوطن أو خارجه، وهي المسؤولة عن متابعة نشاط مختلف الهيئات السياسية والعسكرية والدبلوماسية وغيرها، إلا أنه ما يمكن ملاحظته على عملها الميداني يتمثل فيما يلي:

الحكومة المؤقتة مسؤولة عن متابعة نشاط مختلف الهيئات الثورية من الناحية النظرية إلا أنه من الناحية الواقعية لم يعد بمقدورها مراقبة نشاط قيادة الأركان العامة لا سيما بعدما اشتدت الأزمة بين الهيئتين المركزيين بين السنتين 1961 – 1962 .

كما أن الحكومة المؤقتة لم تعد قادرة أيضا على المتابعة الميدانية للولايات التاريخية، خاصة بين سنتي 1959 – 1962 حيث أصبحت الحدود الشرقية والغربية مغلقة، ومن ثم عدم قدرة الشخصيات الممثلة للحكومة المؤقتة من الدخول على التراب الوطني، وهو ما جعل عملية توجيه قادة الولايات تتم عن بعد سواء من الجهاز اللاسلكي وأمواج الإذاعات (تونس، المغرب، القاهرة،... وغيرها)³.

كما شهدت الحكومة المؤقتة بعض الصعوبات الناتجة عن التباين في موازين القوى بين أعضائها، لا سيما بالنسبة للباءات الثلاثة، وهو ما أثر على سير أعمالها وما جعل نشاطها يتعطل في كثير من المرات ويضطر الوزراء إلى طلب تدخل أعضاء المجلس الوطني للثورة لحل النزاع وهو ما يؤدي إلى إحداث تغيير في الحكومة نفسها. وبالتالي ليس بومدين هو من تخلى عن بوضياف بل أن بوضياف رفض التحالف مع بومدين.

روى على كافي قصة التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي:

¹ - الطاهر الزبيري، أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 185.

² - سعد دحلب، المصدر السابق، ص- ص 108 - 114.

³ - المصدر نفسه، ص 118.

كان بومدين يعرف أيضا أنه سيكون في حاجة إلى منفذ مقبول، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى قصر Turquant في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضيف، لكن عودة مرسوله قرر استعمال بن بلة فيومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي خلافا لبوضيف الرجل القوي. لا يتنازل عن قراراته بسهولة كان بومدين¹ ميالا إلى بوضيف لكن مرسوله نصحه بتبديل الفرص والمراهنة على بن بلة لأن الأول صارم وعنيد.

لكن كيفية حل الأزمة هذه حددت بطريقة جعلتها مطابقة تماما لكيفية الوصول إلى السلطة إنشاء قيادة جديدة بدلا من الحكومة المؤقتة، رأينا في ذلك مطلب قديم لهيئة الأركان ويندرج ضمن استراتيجية السلطة بالنسبة إليها: قيادة جديدة تكون هي المسيطرة عليها او على الأقل حاضرة فيها بقوة بالنسبة لبن بلة إنشاء القيادة الجديدة سيمكنه من الانفراد بالسلطة فيها².

استقبال المنتصرين لأحمد بن بلة ورفقاؤه:

بعد أيام من استقلال الجزائر خص سكان تلمسان بن بلة ورفقاؤه لدى دعوتهم من وجدة بالمغرب من بينهم: هواري بومدين باستقبال المنتصرين، تخلله استعراض قوة الجيش الوطني التي كانت متمركزة على حدود المغرب وقد تم توجيه الشخصيات المدنية والعسكرية من بينهم: بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، هواري بومدين وبقية الرفاق إلى "فيلاريفو" مقر إقامتهم بتلمسان، وكانت تلمسان ستصبح بصفة مؤقتة العاصمة السياسية للجزائر خلال شهر جويلية 1962 وفي اليوم الموالي بدأت المشاورات السياسية بإيجاد حل سريع للأزمة السياسية الكبرى الناجم عن الخلاف القائم بين أعضاء الحكومة المؤقتة على رأسهم بن خدة من جهة، ومن جهة أخرى بعض كبار ضباط قيادة الأركان العامة في جيش التحرير الوطني في مقدمتهم هواري بومدين، وكان واضحا للعيان وجود تضارب في الأفكار بين بن بلة وهواري بومدين وكانت نقطة الخلاف الأولى تدور حول تشكيل المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني بتلمسان، أما النقطة الثانية فتتعلق بتحضير قوات جيش التحرير الوطني بتلمسان بكل الاحترام الذي يليق بمكانته السياسية³.

إقالة بن بلة ورفقاؤه في تلمسان جويلية 1962:

كان المشروعان اللذان تم اعدادهما بتلمسان من طرف قادة جبهة وجيش التحرير الوطني من خلال إقامتهم القصيرة سيتجسدان في الميدان.

¹ - الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، المصدر السابق، ص 12.

² - علي كافي، المصدر السابق، ص 282.

³ - فتحي بلخوجة، مذكرات مقاوم - من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي، ط1، دار القصة، الجزائر، 2012، ص 245.

والمتمثلان في المسيرة نحو الجزائر بدعم من قوات جيش التحرير الوطني انطلاقاً من تلمسان، من أجل غزو العاصمة ثم تنصيب المكتب السياسي الذي شكل في تلمسان، وعليه لم يكن اختبار القوة الذي يكمن في ترحيل الحكومة المؤقتة من السلطة بالجزائر، غير جزء من النزعة بالنسبة لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني فقد جوبهت القوات القادمة من تلمسان بمقاومة على مستوى الولاية الرابعة التاريخية وكان للمواجهات بين القوات نتائج مأساوية. جرى ذلك في الوقت الذي بدأ فيه الشعب الجزائري يضمّد جراحه جراء الأهوال التي تعرض لها طيلة السبع سنوات ونصف من الحرب، وكان رد السكان لم يتأخر على هذه المواجهات الدامية اندلاع مظاهرات شعبية عارمة في جميع أنحاء البلاد للتعبير عن تدمرهم مرددين: "سبع سنوات ونصف بركات"¹. وفي تلمسان كان جو الغموض الذي أثاره هذا النزاع الدموي قد بلغ مداه وجعل الناس يتساءلون وهكذا أسفر الانحراف الذي كان سيجر إلى نتائج مؤسفة عن ظهور العديد من النكت قيلت بهذا الخصوص.

المبحث الثالث: الاحداث السياسية والعسكرية التي وقعت بين الأطراف المتنافسة :

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح جويلية، تم الإعلان عن الاستقلال يوم 03 جويلية وفي 05 جويلية جرت الاحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم "بسيدي فرج"، تعبيرا عن الاحتلال الذي بدأ من هذه المنطقة قبل قرن ونصف من الزمن²، وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة بهذا النصر الكبير كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة وللبحث عن الدعم الخارجي، وقد تمكن بن بلة على الحصول على وعد بتقديم مساعدات عسكرية من مصر.³

إلى حين موعد اجتماع تلمسان اجتمعت ولايات الداخل في مدينة الاصنام في منتصف شهر جويلية لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء، انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على مايلي:

1- وضع حد لكل عمليات المزايدة.

2- الاسراع بعد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست يضاف إليهم عضوان من فيديرالية فرنسا وعضوان أخران يمثلان قاعدتي

¹ - فتحي بلخوجة، المصدر السابق، ص 248.

² - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 92.

³ - حسب شهادة على كافي فقد تحصل بن بلة على هذه الموافقة بعد لقاء جمعه بعبد الناصر دون استشارة على كافي رئيس البعثة الدبلوماسية آنذاك وعندما اطلع هذا الأخير على الأمر سارع إلى الرئيس عبد الناصر يطلب منه التراجع عن هذا القرار، ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 293.

الحدود الشرقية والغربية على إثر هذا الاتفاق، انتقل مندوبو الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة حسب لخصر بورقعة أحد المشاركين في هذه المهمة، فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة مستفيدين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى - الخامسة - والسادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام.¹ وبذلك تهيأت جميع الظروف لأحمد بن بلة وجماعته كي يعلنوا رسمياً تأسيس المكتب السياسي، أمام الحدود المغربية فقد دخل " 15 ألف " شخص إلى الولاية الخامسة بعد أن كانوا مرابطين بوجدة تحت قيام بومدين وفور وصولهم أقاموا احتفالاً بمدينة تلمسان هتفوا فيه بحياة بن بلة وبذلك تم تشكيل بما يعرف بتحالف تلمسان². الذي ضم إلى جانب بن بلة وهيئة الأركان كل من الولاية الأولى والخامسة وتشكيل هذا التحالف، وهنا بدأت موازين القوى تتغير لصالح الحكومة المؤقتة، وقد ساهمت في ذلك مختلف التصريحات المنذدة بتخاذل هذه الأخيرة.³

الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي ومختلف ردود الفعل منه :

جاء هذا الإعلان عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20 جويلية حيث كانت هذه الأخيرة معززة بانضمام شخصيات بارزة أمثال: فرحات عباس، أحمد فرنييس، أحمد بومنجل فضلا عن هذه الشخصيات السياسية كانت مدعمة عسكرياً إلى جانب هيئة الأركان العامة بكل من "الرائد عثمان" من الولاية الخامسة و"العقيد شعباني" من الولاية السادسة و"الطاهر الزبيري" من الولاية الأولى. في نهاية هذا الاجتماع خرجت هذه الجماعة بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب الوزراء من مجلس طرابلس واستقرارهم بالعاصمة، ولحلها اشترطت ضرورة الرجوع إلى محضر قرارات " 07 جوان 1962 " بعد يومين من هذا الاجتماع انعقد اجتماع آخر " بفيلاريفو" بتلمسان صادق له الجميع على تقرير مطول قدمه "بومنجل"⁴، جاء في إعلان المكتب السياسي لحمل مسؤولياته الوطنية على حين عقد مؤتمر وطني مع نهاية سنة 1962⁵ وفي الأخير طالب من الشعب الجزائري ضرورة الالتفاف حوله للمحافظة على الاستقلال الوطني.

¹ - حسب شهادة علي كافي فقد تحصل بن بلة على هذه الموافقة بعد لقاء جمعه بعبد الناصر دون استشارة علي كافي رئيس البعثة الدبلوماسية آنذاك وعندما اطلع هذا الأخير الأمر سارع إلى الرئيس عبد الناصر يطلب منه التراجع عن هذا القرار. ينظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 293.

² - لخصر بورقعة، المصدر السابق، ص 92.

³ - شبوب مجّد، اجتماع العقءاء العشرة، 11 أوت إلى 06 سبتمبر 1962، دط، دار دزاير، أنفوا، برج الكيفان، الجزائر، 2012، ص- ص 125 - 126 .

⁴ - مجّد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ، ط1، مؤسسة الابحاث العربية للنشر، بيروت ، 1983 ، ص 293 .

⁵ - رابح لونييسي، سلسلة أبطال من وطني، بلقاسم اسد جريرة ، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ص 294.

أثار هذا الإعلان ردود فعل كثيرة حيث اعتبره "كريم وبوضياف" نوعا من الإكراه على التفوق العسكري. فأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو على تشكيل لجنة دفاع وارتباط للثورة، أصبحت القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان والجزائر العاصمة.

أما باقي أعضاء الحومة فانتدبوا "مُحمَّد السعيد" لإبلاغ زملائه، فبمواقفهم على المكتب السياسي شرط الدعوة إلى انعقاد المجلس الوطني، وقد تطورت ردود الفعل فيما بعد بتقديم كل من "سعد دحلب وأيت أحمد" استقالتهما من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة.¹

أما على مستوى الولايات فقد كان رد الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني امر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، لذلك طالبت باجتماع عاجل.

وفي حقيقة الأمر ان الولاية الثالثة لم تلتزم حيادها ووقفت إلى جانب جماعة تيزي وزو، رغم طلب "يوسف الخطيب" قائد الولاية الرابعة²، "محمد أولحاج" ضرورة عدم الانحياز، حيث يروي "بلعيد عبد السلام" الذي كان مندوبا للشؤون الاقتصادية في الهيئة التنفيذية المؤقتة، كيف انه عندما نقل "كريم بلقاسم" في سيارته على مدينة تيزي وزو، سمع "محمد أولحاج" يقول: "كريم لا تقلق نحن معك"، أما الولاية الرابعة فقد التزمت الحياد رغم محاولات "بوضياف" استقطابها بجماعته من جهة. ومحاولات "ياسف سعدي" جرهما لتحالف تلمسان من جهة أخرى.

وبخصوص الولاية الثانية فشهدت خلال هذه الفترة حالة من الفوضى الداخلية انتهت بتدخل قائد الولاية الأولى "الطاهر الزبيري" بقواته وإلقاء القبض على "بوينيدر و بن طوبال" بهذه الموافقة تبذرت جميع الوعود التي قطعتها الولاية الثانية والثالثة والرابعة في اجتماع زمورة، وحتى الولاية الرابعة التزمت الحياد فقد أرغمت على المواجهة امام زحف جيش الحدود على العاصمة، وذلك ببسط سيطرتها على منطقة الجزائر المستقلة مع نهاية شهر جويلية.

مع تطور الأحداث تراجع "بوضياف" عن موقفه، وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي، أملا في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية ويعيد النظر في قضية هذا المجلس نتيجة لهذا الموقف وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو والممثلون من طرف "بوضياف، كريم، محمد أولحاج" وجماعته تلمسان الممثلة من طرف "خضر وبيطاط" وأسفر على نتائج منها: يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لمدة شهر.

1- تجرى الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي في 27 أوت 1962.³

- ينظر الملحق رقم 04.

¹ - رابح لونيبي، سلسلة أبطال من وطني، بلقاسم اسد جريرة، المرجع السابق، ص 295.

² - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 100.

³ - المصدر نفسه، ص 164.

وأيد هذا الرأي كل من " محمد أولحاج و بوبنيدر "، هذا الأخير دعى إلى عزل بومدين لكن " الزبيرى وشعباني وسي عثمان " اعترضوا على هذا الاقتراح ورفضوا فكرة إلغاء الشخصيات الوطنية التي قادت الثورة، وانفض الاجتماع دون اتفاق، غير أن الاتفاق ان الولاية الرابعة تراجعت عن فكرة صد المتقدمين بالقوة.

يقول الطاهر الزبيرى: "عدت إلى قوتي في سور الغزلان ثم انتقلت إلى بوسعادة للاتصال بقائد الأركان " هواري بومدين " وأبلغته بما حدث في الشلف، ثم رجعت إلى قوتي وواصلنا الزحف نحو العاصمة وعبرنا جبال تابلاط (تابعة لولاية المدية حاليا) دون أن نتعرض لأي مقاومة تذكر، ثم بلغنا مدينة الأربعاء على مشارف العاصمة والتحقت شرطة الهيئة التنفيذية المؤقتة بنا، وقد كنا نواجه في الفريق مظاهرات شعبية تناشد إخوة السلاح بوقف الاقتتال فيما بينهم، وكانت صرخاتهم مدوية "سبع سنين بركات" أرادوا أن يشكلوا حاجزا بشريا بين المتقاتلين ليوقفوا بأجسادهم الصدام القاتل.¹

بعد أن رضخت الولايتين الثالثة والرابعة للسلطة الجديدة دخلت قواتنا للعاصمة وقابلتهم الجماهير بالأهازيج والفرح بانتهاء الأزمة، وتوحد الجيش تمت قيادة واحدة وعلى الجبهة المقابلة صار العقيدان "بومدين وشعباني" بالجيش إلى أن بلغوا مدينة البليدة بعدما اشتبكوا في معارك شرسة مع قوات الولاية الرابعة في قصر البخاري وعين بوسيف وعدة مناطق تابعة لمدينة المدية حاليا.

لكن "بن بلة" أوقفهم عن التقدم أكثر، وكان يتنقل في طائرة هيليكوبتر رفقة العقيد "يوسف الخطيب" لفض الاشتباك بين الطرفين بعد أن اتفق على إنهاء النزاع المسلح الذي أدى إلى سقوط الكثير من القتلى، وقرر مجلس الولاية الرابعة في 07 سبتمبر 1962 دمج قواتهم في الجيش الوطني الشعبي، ودخل أول طابور من الجيش الموالي "بن بلة" إلى الجزائر في 09 سبتمبر 1962 وكان على رأسه "هواري بومدين" الذي استقبل فيها استقبال الفاتحين وأسدل أول فصل من فصول الصراع على السلطة في الجزائر المستقلة.²

المبحث الرابع: حل الأزمة:

تحركت قوات الولاية الأولى تحت قيادتي، باتجاه منطقة عين الحجل.

التابعة لولاية المسيلة حاليا - مدعمة بالكتيبتين الحادي عشر والثالثة عشر من جيش الحدود، وعلى رأسها النقيب " بوتلة " والملازم الثاني " خالد نزار ". وعند بزوغ الفجر تراءت لنا قوات الولايتين الثالثة والرابعة عن اليمين وعن الشمال، ولم تقع يومها مواجهات بين الطرفين وتراجعت قوات الولايتين إلى مواقع خلفية بعد ان اطلعت ربما لأول

¹ - الطاهر الزبيرى، المصدر السابق، ص 297.

² - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 108.

مرة عن حجم القوى المتقدمة أو ربما لاختيار مواقع أكثر تحصنا تسمح لهم بالتصدي لنا بفعالية أكبر، ولم يكن كلا الطرفين متحمسا لاقتتال إخوة له ساهموا متحدين في دم الاستعمار.¹

وواصل الجيش الذي تحت ولاية التقدم نحو مدينة سيدي عيسى، لكننا واجهنا في الطريق سدا بشريا من المدنيين كانوا يهتفون بحرقه والم " سبع سنوات بركات " .

وارتجلت امام الناس كلاما أكدت فيه ان العاصمة حررها الجميع وليست ملكا للولاية الثالثة او الرابعة التي منعت المكتب السياسي لجهة التحرير من الاجتماع.

لقد كان الرد عنيفا بقذائف الهاون التي يجيد جيش الحدود استخدامها بدقة نظرا لحسن تدريبه، وانسحبت قوات الولايتين الثالثة والرابعة لشدة أقصف الذي تعرضت له، في الوقت الذي توجهت فيه حينها إلى بيت كان به مسؤولون من الولايتين الثالثة والرابعة لم يسبق أن تعرفت عليهم وشرعت في مفاوضات معهم.²

كما يقول: حاولت إقناعهم بعدم اعتراض قواتنا وشرحت لهم وجه نضرنا، وفي تلك اللحظة شرعت قوات الولايتين في ركوب الشاحنات ومغادرة المكان.

وتقدم الجيش باتجاه مدينة سور الغزلان مروراً بجبل ديرة تعرضت مقدمة القوات إلى قصف شرص، وقد احترت كيف تمكنت الولاية الرابعة من الحصول على هذا السلاح المدمر.

وكان لا بد من استقدام الكتيبتين من جديد لأن المدافع والأسلحة الثقيلة كانت مجوزتنا.

وفورا أمرت النقيب " محمد الصالح بلعباس " من الولاية الأولى بالالتحاق بالفيلق المتحرك يسارا وكذا إبلاغه بأمر الإسراع، ولكن ما إن صار النقيب حتى أصابته رصاصة في بطنه اردته قتيلا، فأشعل موته غضب جنود الولاية الأولى واحتدمت المعركة بين الطرفين.

لقد كانت مأساة بحق، وقد اسرنا العديد من الجنود الذين تم إطلاق سراحهم فيما بعد، وإثر هذه المناوشات اقتنعت الولاية الثالثة انه لا جدوى من مقاتلة إخوان لهم بالسلاح، وفي حين ضلت الولاية الرابعة مصرة على التصدي لقواتنا باعتبارهم ان قوات الداخل أحق بالقيادة من القوات الآتية من الحدود.³

لقد كان كل طرف يرى انه على حق لذلك كان القتال عنيفا، ولو ان الكفة كانت تميل لصالح جيش هيئة الأركان والذي كان يتقدم بهدوء رغم المعارك التي كانت تقع باستمرار.

¹ - الطاهر الزبيري، أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 289.

² - المصدر نفسه، ص 290.

³ - الطاهر الزبيري، أخر قادة الأوراس، المصدر السابق، ص 294.

وفي صباح الغد تقدمت قواتنا نحو مدينة سور الغزلان لكن قوات الولاية الرابعة تصدت لنا بمفردها بعد انسحاب قوات الولاية الثالثة وجرت معركة دامية بين الطرفين، واقتنع مسؤولو الولاية الرابعة أن قوات بن بلة مصرة على الوصول إلى العاصمة حتى ولو سقط المزيد من القتلى في صفوف المجاهدين من الجانبين، ذلك قررنا التجاوب إيجابيا مع المبادرة السلمية التي كان يقودها بن بلة لوقف القتال.

وصل أحمد بن بلة على صور الغزلان ليلتقي مع قادة الولايات لمناقشة كيفية إيجاد حل سلمي للأزمة حيث التقى طاهر الزبيري في هذا الاجتماع كل من العقيد "سي عثمان" قائد الولاية الخامسة والقائد "شعباني" قائد الولاية السادسة والقائد "يوسف الخطيب" قائد الولاية الرابعة. والعقيد "مهند أولحاج" قائد الولاية الثالثة بالإضافة إلى "صالح بونيدر" قائد الولاية الثانية الذي لم يطح به بعد.

واقترحت الولاية الرابعة في هذا الاجتماع أن يتولى قادة الداخل تنظيم مؤتمر جديد للمجلس الوطني للثورة، واختيار أعضاء المكتب السياسي.¹

¹ - لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص 105.

خاتمة

خاتمة:

من خلال انجازنا للمذكرة الموسومة بأزمة صائفة 1962 توصلنا الى مجموعة من النتائج وذلك من خلال تناولنا للموضوع الذي استهلناه بالمدخل حيث تطرقنا فيه الى بؤادر العمل السياسي والعسكري ، في الحركة الوطنية ، بين سنتي 1947م-1954م ، تناولنا فيه المنظمة الخاصة بشكل خاص . والتي تعتبر النواة الاولى في مجال التسليح، والتي تم التأكيد فيها على بعدين اساسين للثورة وهما البعد السياسي والبعد العسكري على اعتبار ان البعد السياسي يقوم بشرح وتوضيح الاهداف والاساليب التي تركز عليها الثورة .

رغم اكتشافها بتاريخ 1950 الا ان العمل المسلح ظل متواصلا الى غاية 1954م

- بعد سنتين من اندلاع الثورة التحريرية ثم انعقاد مؤتمر الصومام بتاريخ 20 اوت 1956م الذي تم فيه التأكيد على مبدئ اولوية السياسي على العسكري الذي اقرته القيادة التاريخية عند اندلاع الثورة، و ظل هذا القرار مطروحا الى غاية انعقاد مؤتمر القاهرة ما بين 20 و 27 اوت 1957م، و الذي تم من خلاله اعادة النظر في مبدئ الاوليات و في العاقبة بين هيئات الثورة سواء في الداخل أو الخارج، كما تم الغاء مبدئ الاولويات اعلان المساواة بين الهيئات و بين الداخل والخارج.

وبعد سنتين من انعقاد مؤتمر القاهرة جاء مؤتمر طرابلس المنعقد بتاريخ 16 ديسمبر 1959م إلى غاية 18 جانفي 1960م، والملاحظ من خلال هذا المؤتمر وميل الكفة لصالح العسكري على السياسي من خلال تشكيل جيش الحدود وتطويره والذي اصبح ضرورة ملحة امرا واقعا نظرا لتوفر العديد من الدوافع. ونظرا لفشل التجارب التنظيمية لجيش الحدود كان لا بد من ظهور هيئة تنظيمية تشرف عليه، والتي تمثلت في هيئة الأركان العامة للجيش والتي ساهمت في تطوير الجيش والذي بلغ 23 فيلقا وهذا التطور الملحوظ ادى إلى تفاقم واشتد الصراع بين السياسيين والعسكريين وهو ما أصطلح عليه بأزمة صائفة 1962م.

- تعتبر أزمة صائفة 1962م صراع وتصفية حسابات بين القادة المتصارعين من اجل السلطة واستمرت إلى ما بعد قرار وقف إطلاق النار. كما تعد ازمة تموقع بين الهيئات القيادية للثورة باسم الشرعية الثورية بجناحيها السياسي والعسكري.

- تعود ازمة صائفة 1962م بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة لعدة اسباب نذكر:

- لم يتمكن اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية والمجتمعون في طرابلس ما بين 27 ماي و 05 جوان 1962م من حل الأزمة بقدر ما ساهموا في تأجيجها وترجيح الكفة لصالح قيادة الأركان العامة إضافة إلى أن الإجتماع المذكور سلفا عجز عن تشكيل مكتبا سياسيا توافقي والذي كان سببا لاستقالة بن خدة.
- وحتى يتسنى لنا الفهم جوهر تلك الزمة لابد ان نعرض على الظروف التي كانت سائدة في تلك الفترة سواء في الداخل او الخارج.
- إنشاء هيئة الأركان العامة التي اقراها المجلس الوطني للثورة والتي اوكلت مهمة تنسيق عمليات جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج إلى تلك الهيئة.
- عزل المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس لفرحات عباس وتنصيب بن خدة خلف له غير مجرى العلاقات بين الحكومة الجديدة التي يتراسها بن خدة وهيئة الأركان والتي ضلّت متوترة وراحت تظهر العداوة تجاه مواقف الحكومة المؤقتة.
- إن تطور الصدام بين الهيئتين القياديتين للثورة في الخارج ادى إلى انقسام القيادة الميدانية في الداخل بصورة جعلتها تدور في شكل مجموعات معزولة عن بعضها البعض وتفكك صفوف قادتها بفعل تطور الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والذي ادى إلى انشقاق كبير في صفوف الولايات.
- وصول احمد بن بلة إلى سور الغزلان ليلتقي مع قادة الولايات لمناقشة كيفية إيجاد حل سلمي للأزمة.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر باللغة العربية:

1. براهيمى عبد الحميد ، في ظل الازمة الجزائرية، (1908-1999)، ط1، الفهرسة أثناء النشر، اعداد مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
2. بلخروي عبد الحميد ، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي بوينون، مولف للنشر، الجزائر، 2011.
3. بلخوجة فتحي ، مذكرات مقاوم - من مقاوم في حرب المدن إلى سجين سياسي، ط1، دار القصة، الجزائر، 2012.
4. بن بلة أحمد ، مذكرات احمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979.
5. بن جديد الشاذلي ، مذكرات شاذلي بن جديد، ط1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
6. بن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954، تر : مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2010.
7. بن خدة بن يوسف ، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
8. بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير، تر: مُجد بن أحمد باكلي، دار القصة الجزائر، 2007.
9. بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
10. تقيّة مُجد ، الثورة الجزائرية- المصدر، الرمز والمال، تر: ع السلام غزيري، دار القصة، الجزائر، 2010.
11. تقيّة مُجد ، حزب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصة، الجزائر، 2012.
12. جراد عبد العزيز ، العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع، تر: صالح بلحاج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
13. جريدة المجاهد، الثورة بين الشعب وللشعب، ج4، طبعة خاصة وزارة المجاهدين.
14. حربي مُجد ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ، ط1، مؤسسة الابحاث العربية للنشر ، بيروت ، 1983.
15. دحلب سعد ، المهمة المنجزة، من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
16. دوشمان جاك ، تاريخ جبهة التحرير، تر: موجد شراز، متوارن ميموي، الجزائر، 2013.
17. ديب فتحي ، جمال عبد الناصر ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، مصر، 1984.
18. الزبيرى الطاهر ، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929، 1962 المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر 2008.

19. صايكي مُجد ، شهادة نائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليازيدي، طبعة خاصة، دار الأمة، 2010.
20. فايس موريس ، نحو السلم في الجزائر، اتفاقيات إيفيان من أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي إلى 29 جوان 1962، د ط، تر: صادق سالم، عالم الأفكار للنشر، الجزائر، 2013.
21. كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، الجزائر، دار القصبة، 1999.
22. كرمي عبد الرحمان ، مذكرات النقيب سي مراد، دار الامة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
23. مالك رضا ، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 2003.
24. نزار خالد ، يوميات حرب، تر: سعيد اللحام، تد ومراد: غازي برو، ط1، دار الفرابي، الجزائر، 2004.
25. هارون علي ، خيبة انطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: صادق عماري وأمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، ر القصبة، الجزائر، 2003.
26. يوسف مُجد ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية - المنظمة الخاصة- تقديم وتح: مُجد الشريف بن دالي حسين، ط2، ثالثة للنشر، الجزائر، 2010.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Ben Youcef Ben Khadda, L'algérie A L'indépendance "La Crise de 1962", édition Dalab, Alger, 1977.
2. Fare Boubekeur, Mes Pensés Révolutionnaires Algerie (1954-1962), Dar El Kitab El Arabie, Alger, 2000.
3. Mohamed Harbi, Le FLN, Mirage et Réalité Des Origines a la Prise Du Pouvoir 1945-1962, ed , NAQD -ENAG, Alger ,1993.
4. Saad Dahleb, Pour L'indépendance De l'Algérie Mission Accomplice, Ed Dahleb, 1990.

المراجع باللغة العربية:

1. بلحاج صالح ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة من 1956 إلى 1965، ط1، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2006.
2. بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية "ثورة أول نوفمبر 1954" (معالمها الأساسية)، دار النعمان، الجزائر، 2012.
3. بن شنون الشيخ سليمان ، الأزمات الجزائرية جذورها وأبعادها، دط، دار هومة، الجزائر، 2012 .
4. بوعزيز يحيى ، الثورة في الولاية الثالثة، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010.
5. بوعزيز يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج3، القسم3، (وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962)، دار الغرب للنشر، دت.
6. بومايدة عمار ، بومدين وآخرون.. ما قاله...وما أثبتته الأيام، دار المعرفة، الجزائر، دت.
7. تونسسي مصطفى ، من تاريخ الولاية الرابعة -سيرة أحد الناجين- ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007
8. خثير عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 - 1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
9. درواز الهادي أحمد ، العقيد مُجَّد شعباني- الأمل والألم، ط1، دار هومة، الجزائر .
10. ريدان الحامي زبيحة ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009.
11. صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
12. الصديق مُجَّد صالح ، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2010.
13. ضيف الله عقيلة ، التنظيم السياسي والإداري للثورة، 1954-1962، ط1، دار البصائر الجديدة الجزائر، 2013.
14. طلاس مُجَّد ، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط1، طلاس للدراسات والترجمة للنشر، دمشق، 1984 .
15. عباس مُجَّد ، اغتيال حلم، دار هومة، الجزائر.
16. عباس مُجَّد ، الحلم والتاريخ 1930-1962، دار الهومة، الجزائر، 2003.
17. عباس مُجَّد ، ثوار عظماء، د ط، دار هومة، الجزائر، 2003.
18. عباس مُجَّد ، رواد الوطنية، دار هومة للنشر الجزائر، 2004.
19. عباس مُجَّد ، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001.
20. عباس مُجَّد ، في كواليس التاريخ ديغول والجزائر أحداث وقضايا شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007 .
21. عباس مُجَّد ، نصر بلا ثمن (1954-1962)، دط، دار القصة، الجزائر، 2007.
22. عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

23. عبد النور ناجي ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية الحزبية، منشورات جامعة 8 ماي 1945،
قالمة، 2006.
24. غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر، الجزائر،
2009.
25. لونيبي ابراهيم ، الصراع السياسي خلال عهد بن بلة، دار هومة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007 .
26. لونيبي ابراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دط، دار
هومة ، الجزائر، 2007.
27. لونيبي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين .د.ط، دار المعرفة الجزائر، 1999.
28. لونيبي رابح ، سلسلة أبطال من وطني، بلقاسم اسد جريرة ، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2004.
29. مُجّد شوب ، اجتماع العقلاء العشرة، 11 أوت إلى 06 سبتمبر 1962، دط، دار دزاير، أنفوا، برج الكيفان،
الجزائر، 2012.
30. هشماوي مصطفى ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أمّجّد بوحوم ، العلاقات التاريخية للولاية الرابعة مع الهيئات المركزية للثورة الجزائرية بالخارج بين سنتي 1957-1962،
رسالة الدكتوراه علوم تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2005-2016.
2. مسعود ديلمي ، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف اطلاق النار إلى المجلس التأسيسي (مارس، أكتوبر)
1962، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، معهد التاريخ، فرع الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 1999.

الملاحق

ملحق رقم (01) يمثل تصريح الحكومة المؤقتة بإقالة قائد الولاية الرابعة سي المجد .



مصطفى تونسي ، امن تاريخ الولاية الرابعة سيرة احد الناجين ، دط، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص

. 238

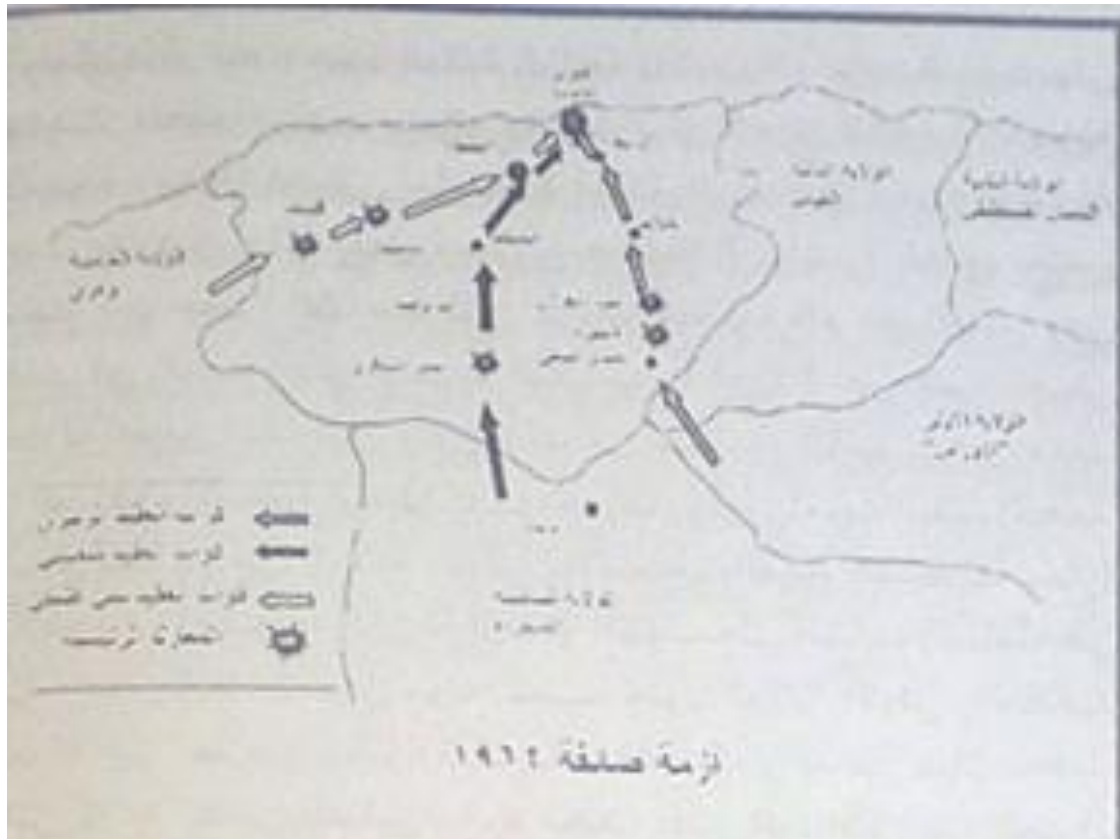
ملحق رقم 02 يمثل بومدين مع الشاذلي ، بن سالم ، احمد بنأحمد عبدالغاني

سليمان وآخرين في غار الدماء



طاهر الزبيري ، مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين ، المصدر السابق ، ص 138

ملحق رقم (04): يمثل خريطة المحاور التي سلكها جيش جماعة تلمسان لدخول العاصمة



الطاهر الزبيري ، مذكرات اخر قادة الاور اس التاريخين ، المصدر السابق ، ص 292.

الفهرس

شكر

اهداء

قائمة المختصرات:

أ.....:مقدمة

14..... مدخل

الفصل الأول: التعريف بأزمة صائفة 1962

16المبحث الأول: ماهية الأزمة.

19المبحث الثاني: أسبابها:

26المبحث الثالث: أطرافها وتطوراتها:

28المبحث الرابع: الظروف السائدة داخليا وخارجيا :

الفصل الثاني: مظاهر الأزمة

33المبحث الأول: قضية الطيار الفرنسي وانعكاساتها على العلاقة بين قادة الثورة:

36المبحث الثاني: انسحاب ممثلي قيادة الأركان من لجنة المفاوضات:

39المبحث الثالث: أثر مؤتمر طرابلس الاخير في تعميق الازمة بين قادة الداخل

46المبحث الرابع: انقسام قادة الثورة الى كتلتين مؤيدة ومعارضة لهيئة الأركان

الفصل الثالث: انعكاسات الأزمة على مسار الثورة

50المبحث الأول: الصراع بين الهيئتين القيادتين للثورة.

52المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة على قادة الثورة في الداخل:

57المبحث الثالث: الاحداث السياسية والعسكرية التي وقعت بين الأطراف المتنافسة:

60المبحث الرابع: حل الأزمة:

64خاتمة:

66قائمة المصادر والمراجع:

76فهرس الموضوعات :